الصهيـونـيّة والاستعمار الاستيطانيّ: مقاربات فلسطينيّة

ندين روحانا عرين هوّاري
محرّران

مدى الكرمل
المـركـز العـربـي للـدراسـات الاجتماعية التطبيقية

الصهيونيّة والاستعمار الاستيطانيّ: مقارَبات فلسطينيّة
تحرير: نديم روحانا وعرين هوّاري

Zionism and Settler Colonialism: Palestinian Approaches
Edited by: Nadim N. Rouhana and Areen Hawari

التدقيق اللغويّ: حنّا نور الحاجّ
التصميم: أمل شوفاني
مسؤولة النشر والإنتاج: إيناس خطيب

لوحة الغلاف: "استيطان" للفنان الفلسطينيّ نبيل العناني.
نبيل العناني: فنان تشكيليّ، وُلد في قرية اللطرون (فلسطين) عام 1943.

ISBN: 978-965-7308-28-8
© كل الحقوق محفوظة 2023
مدى الكرمل- المركز العربيّ للدراسات الاجتماعيّة التطبيقيّة
شارع هميچينيم (الملك جورج) 90، حيفا
هاتف: 048552035، فاكس: 048525973
www.mada-research.org
mada@mada-research.org

المحتويات

5 **المقدّمة**
ندیم روحانا وعرین هوّاري

19 **الباب الأوّل: الاستعمار الاستيطانيّ: مقارَبات نظريّة**

21 المقاومة الفلسطينيّة ومعضلة الشرعيّة لدى الاستعمار الاستيطانيّ في فلسطين: الصهيونيّة تردّ بالسرديّات الدينيّة
ندیم روحانا

57 جدليّة الاستيطانيّ والاستغلاليّ في بنْية الاستعمار الإسرائيليّ: الأراضي المستعمَرة عام 1967 نموذجًا
أحمد عزّ الدين أسعد

83 قراءة مقارِنة بين الحالتين الاستعماريّتين في فلسطين والجزائر
أباهر السقّا

119 الكولونياليّة الاستيطانيّة في السياق الإسرائيليّ _ الفلسطينيّ، تفكيك الاستعمار، وعلم اجتماع إنتاج المعرفة في إسرائيل
أريج صبّاغ خوري

173 بنيامين نتنياهو وإعادة إنتاج المشروع الصهيونيّ ضمن منظومة صراع الحضارات
مهنّد مصطفى

193 **الباب الثاني: السياسات الاستعماريّة الاستيطانيّة للمشروع الصهيونيّ**

195 الاقتصاد السياسيّ تحت النظام الكولونياليّ ونشوب ثورة 1936
محمود يزبك

221 البحث عن الجولان التوراتيّة: مُخيّلات يهوديّة وتأسيس الجغرافيا الاستيطانيّة في القرن التاسع عشر
عامر إبراهيم

249 سياسات نزع الطفولة ("اللا_طفلنة"): تعقُّب آثار الكولونياليّة الإسرائيليّة
نادرة شلهوب كيفوركيان

285 السياسة الحيويّة للمحو الطبقيّ الفلسطينيّ في سوق العمل الاستعماريّ
سراب أبو ربيعة قويدر

305 **الباب الثالث: في فاعليّة المستعمَر**

307 السيّدة كيرن كَييمت: تَشكُّل هُويّات رجوليّة فلسطينيّة
في ظلّ الحكم العسكريّ
عرين هوّاري

341 مفهوم التطبيع ضمن بنْية الاستعمار الاستيطانيّ في فلسطين
ما بين ثنائيّة الرفض والقبول
مَي البزور

387 الاستعمار الاستيطانيّ ومهجَّرو المدن الفلسطينيّة:
ما بين المدن المهجَّرة ومدن المهجَّرين
هبة يزبك

419 الذاكرة كموقع مقاومة: تحرير التاريخ من أَسْر حاضر مستعمَر
أميرة سِلْمي

447 المشروع الاستيطانيّ الصهيونيّ في الأغنية الشعبيّة السياسيّة:
قراءة في الشفاهيّة الفلسطينيّة الثوريّة 1917-1952
قَسَم الحاجّ

483 المساهِمون

جدليّة الاستيطانيّ والاستغلاليّ في بنْية الاستعمار الإسرائيليّ: الأراضي المستعمَرة عام 1967 نموذجًا

أحمد عزّ الدين أسعد

ملخَّص

يبحث هذا الفصل في جدليّة الطابعَيْن الاستيطانيّ والاستغلاليّ في بنْية مشروع الاستعمار الإسرائيليّ في الأراضي الفلسطينيّة المستعمَرة عام 1967، مع تركيز خاصّ على الضفّة الغربيّة، وذلك من خلال فحص عدد من الممارسات الإسرائيليّة تجاه الفلسطينيّين من الضفّة الغربيّة في بعض القضايا، نحو: العمالة الفلسطينيّة؛ فرض الضرائب والغرامات والمخالفات؛ استخدام العملة الاستعماريّة الإسرائيليّة (الشيقل)؛ الاستغلال عبر الصادرات والواردات -وغيرها من الممارسات الاستغلاليّة.

كذلك تحاول الدراسة استكشاف التقاطعات بين الطابع الاستغلاليّ والطابع الاستيطانيّ، في المشروع الاستعماريّ الإسرائيليّ. يتناول هذا الفصل سيرورة المستعمِر الإسرائيليّ في الاستغلال والاستيطان الاستعماريّ؛ وذلك من خلال المقارَبة السياسيّة والاجتماعيّة من منظور الأصلانيّين ومقاومتهم.

وينطلق الفصل من مجادلة مركزيّة، مُفادُها أنّ الطابع الاستغلاليّ (من استغلال الموارد إلى استغلال السكّان ومواردهم الماليّة) نما وتطوّر وتحوّل ضمن سياقات مركّبة ومعقّدة داخل المنظومة الاستعماريّة وبالصراع معها، وأسهَمَ في خدمة بنْية الاستيطان الاستعماريّ الإسرائيليّ وتطويرها ورفدها؛ كما أسهمت الممارسات الاستغلاليّة الإسرائيليّة في تكريس حالة تبعيّة فلسطينيّة للمنظومة الإسرائيليّة. إلى جانب ذلك، أسهمت الممارسات الاستغلاليّة في محاولات المحو الاجتماعيّ والاقتصاديّ والسياسيّ والثقافيّ لمجموعات وشرائح من الشعب الفلسطينيّ (بعضها نجحت وبعضها لم تنجح)، وخلقت حالة اغتراب وتبعيّة لدى شرائح وفئات معيّنة؛ وأنتجت تلك الحالةُ من التبعيّة والاغتراب سلوكيّاتٍ فلسطينيّةً جديدة كالسماسرة والكمبرادور (الوكلاء) الذين أسهموا في تفعيل شبكة الاستغلال الاستعماريّ وتطويرها. ويجدر بالإشارة أنّ هذه الدراسة تتطرّق إلى عمليّات الاستغلال الاستعماريّ في الضفّة الغربيّة وقِطاع غزّة، ولا تتطرّق إلى عمليّات الاستغلال الاستعماريّ ضدّ فلسطينيّي فلسطين المستعمَرة عام 1948، مع العلم أنّ الدراسة ترى

المشروع الاستعماريّ الإسرائيليّ على نحوٍ تكامليّ وبنيويّ في الأراضي المستعمَرة عام 1948 والأراضي المستعمَرة عام 1967. ويعتمد الفصل على عدد من الدراسات والمتابَعات والإسهامات والمشاهدات الأنثروبولوجيّة والسوسيولوجيّة التي نشط بها الباحث خلال الأعوام السابقة في حقلَيْن: العمل اليدويّ كعامل، والعمل الميدانيّ كباحث.

أوّلًا: دراسات الاستعمار الاستيطانيّ وفخّ الإزالة (Elimination)

انشغلت مجموعة واسعة من الدراسات والتنظيرات في مجال الاستعمار الاستيطانيّ بالتركيز على أفكار الإزالة والمحو، والتطهير العرقيّ، والإبادة الجماعيّة وغيرها من المفاهيم والممارسات الاستعماريّة التي ترمي إلى استبدال السكّان الأصلانيّين بمجموعات سكّانيّة استعماريّة (على سبيل المثال: صايغ، 1965؛ پاپِـه، 2022؛ Veracini, 2012; Wolf, 2006). وهذا الانشغال مبرَّر في الحالات التي جرت فيها إزالة فيزيائيّة وثقافيّة واجتماعيّة للسكّان الأصلانيّين مثل الحالة الاستعماريّة في أستراليا. لكنْ تبقى هناك فجوة في دراسات الاستعمار الاستيطانيّ عند دراسة مشروع استعمار استيطانيّ ما زال يمارس الاستعمارَ ولم يحقّق الإزالة الفيزيائيّة والسياسيّة والثقافيّة للسكّان الأصلانيّين الذين ما زالوا يمارسون المقاومة والصمود والتمرّد ضدّه، وضدّ أدواته وأشكاله المتعدّدة. وفي دراسة سابقة (أسعد، 2018، ص 22) جادلتُ بأنّ من الجدير بالمقاومة الفلسطينيّة أن تكون بنيويّة في مواجهة بنْية الاستعمار الإسرائيليّ.

بيَّن فايز الصايغ (1965، ص 5-12) سياسات الاستعمار الصهيونيّ لفلسطين بعدد من الأبعاد، أهمُّها:

- نزع ملْكيّة الشعب الأصليّ جبريًّا؛

- طرده من بلده الأصليّ؛

- فرض سيادة أجنبيّة على أرضه؛

- هجرةُ مجموعات أجنبيّة لاحتلال الأرض التي طُرِد منها سكّانها الشرعيّون، وفقدانُ الشعب الأصلانيّ وجوده الطبيعيّ على الأرض.

كذلك ميّز الصايغ الاستعمار الصهيونيّ عن الاستعمار الأوروبيّ التقليديّ (غير الاستيطانيّ) بعدد من المَحاور، أهمّها:

- المستعمِرون الأوروبيّون وفدوا بدوافع اقتصاديّة سياسيّة إمبرياليّة. أمّا المستعمِرون الصهيونيّون فهدفهم تأسيس وطن قوميّ ودولة لليهود؛

- استغلال السكّان الأصليّين من قبل الأوروبيّين في حالات متعدّدة (باستثناء نموذج استعمار أميركا وأستراليا وكندا). أمّا المستعمرون الصهيونيّون فلا يوافقون على تعايش مستمرّ مع أهالي فلسطين؛

- تغلَّبَ الأوروبيّون على العوائق التي اعترضتهم. أمّا مستعمِرو فلسطين فقد تعرّضوا لعوائق كثيرة، فقاومتهم الدولة العثمانيّة وسكّان فلسطين العرب.

ويمكن القول إنّ دراسة الصايغ مثّلت وعيًا مبكّرًا في فهم المشروع الاستعماريّ الصهيونيّ، كمشروع قائم على نزع ملْكيّة الأرض وطرد السكّان الفلسطينيّين، بخلاف المشاريع الاستعماريّة الأوروبيّة القائمة على الاستغلال الاقتصاديّ (كالاستعمار البريطانيّ للهند -على سبيل المثال).

علاوة على ذلك، ركّز نور مَصالحة (1997)، في دراسته للمخطّطات الإسرائيليّة حول الترحيل، على فكرة نهب الأرض وطرد السكّان ("الترانسفير") بناء على قاعدة "أرض أكثر وعرب أقلّ؛ أي إنّ الانشغال في دراسة المشروع الاستعماريّ الإسرائيليّ لدى مَصالحة تَركَّزَ بالأساس في دراسة الأرض (فلسطين) والسكّان /الشعب (الفلسطينيّين) ضمن سياقات الطرد والترانسفير للسكّان، التي تهدف أن تكون الأرض المستعمَرة خالية أو شبه خالية من السكّان الأصلانيّين. وقد جاءت دراسة إيلان پاپِـه (2012، ص 3) لتفحص وتنقّب عن التطهير العرقيّ الذي تعرّض له الفلسطينيّ في نكبة فلسطين عام 1948 وَفق الخطّة "دالِتْ" ("د" -بالعربيّة) من أجل طرد سكّان فلسطين، التي أدّت إلى طرد ما يقارب 800 ألف ساكن أصليّ، ودمّرت 531 قرية فلسطينيّة، وقد كشف وليد الخالدي (1961، 1988)، في دراسته عن الخطّة "د" وخطط التهجير ضدّ الفلسطينيّين -قبل حديث پاپِـه عنها في موجة المؤرّخين الإسرائيليّين الجدد. مقابل دراسة پاپِـه عن التطهير العرقيّ، طرح ساري حنفي (2009، ص 67) مفهوم التطهير المكانيّ الذي يقوم على "الاقتلاع والاحتلال والدمار للمجال المكانيّ"، ويفترض (حنفي) أنّ ما جرى في فلسطين عام 1948 أقرب لأن يكون تطهيرًا مكانيًّا؛ وذلك أنّ مساحة الأرض التي حصل عليها المشروع الاستعماريّ الصهيونيّ تفوق عمليّات التطهير العِرْقيّ التي وقعت ضدّ الفلسطينيّين.

لقد انشغلت بعض الدراسات والقراءات القديمة والحديثة،[1] التي اهتمّت بدراسة المشروع الصهيونيّ و"إسرائيل"، في موضوعَيْن مركزيَّيْن وهما الأرض كجغرافيا، والإنسان كديمچرافيا؛

1. ثمّة كثيرون من الباحثين والأكاديميين الفلسطينيّين الذين درسوا المشروع الاستعماريّ الإسرائيليّ لم يُذكَروا على أهمّيّة أعمالهم وإسهاماتهم، التزامًا بحجم الفصل المحدود. من بينهم: إيليا زريق؛ نديم روحانا؛ جميل هلال؛ مجيد شحادة؛ رائف زريق؛ رنا بركات؛ هُنَيْدة غانم؛ أريج صبّاغ – خوري؛ جوزيف مسعد؛ رشيد الخالدي؛ إسماعيل ناشف؛ سهاد ظاهر - ناشف؛ نادرة شلهوب - كيـفـوركيان؛ ميساء شقير؛ طارق دعنا...

وجرى توصيف ما وقع في فلسطين ما بين تطهير عرقيّ وتطهير اجتماعيّ وتطهير مكانيّ، بالتوازي مع مفهوم التطهير الاسميّ وَفْق دراسة عبد الرحيم الشيخ (2010) لاستبدال مسمَّيات جغرافيا فلسطين بتسميات صهيونيّة وعبريّة وتوراتيّة، والعمل على دفن التاريخ الفلسطينيّ وَفْق دراسة بنڤنستي (Benvenisti, 2000)، وتغيير المشهد الفلسطينيّ ومحاولات أَسْرَلته (Abu-Lughod et al., 1999). لقد ركّزتْ مجموعة كبيرة من الدراسات على البعد الاستعماريّ الاستيطانيّ الذي يهدف إلى محو /إزالة الفلسطينيّ ومكانه ومسمَّياته وروايته التاريخيّة.

وفي طروحات ذات صلة، يقترح صالح عبد الجواد (Abdel-Jawad, 1998) مفهوم التطهير الاجتماعيّ (السوسيوسايد) الذي يعني تدمير وتفكيك المجتمع الفلسطينيّ؛ وذلك كي يوضّح أنّ ما جرى في فلسطين ليس عمليّة ترانسفير وتطهير عرقيّ للسكّان فحسب، وإنّما هو عمليّة تدمير وتفكيك للمجتمع الفلسطينيّ، وأنّ ما جرى في فلسطين أعمق وأشمل من التطهير العرقيّ للسكّان. معنى هذا أنّ المشروع الصهيونيّ -وَفْق تصوُّر عبد الجواد- رمى إلى تحقيق التطهير الاجتماعيّ للمجتمع الفلسطينيّ، معتبرًا أنّ التطهير الاجتماعيّ كمفهوم وكممارسة أعمق من التطهير العِرْقيّ لفهم الحالة الفلسطينيّة، وهذا الطرح ينسجم مع فكرة بتر الحداثة الفلسطينيّة على أثر النكبة؛ وذلك بسبب غياب /سقوط المدينة الفلسطينيّة كحاضنة للحداثة الفلسطينيّة المبكّرة وَفْق مجادلة عزمي بشارة (1998) وسليم تماري (2005) ومنار حسن (2019).

وتلك الأشكال المختلفة من الإزالة والاستغلال الطويل المدى للفلسطينيّ، اجتماعيًّا وثقافيًّا واقتصاديًّا وسياسيًّا، تتلاقى في أفق مفهوم "النكبة المستمرّة" الذي سكّه إلياس خوري (2012، ص 37). وعلى الرغم من أهمّيّتها، فإنّ بعض الدراسات حول الإزالة أهملت الطابع الاستعماريّ الاستغلاليّ الإسرائيليّ؛ ذلك الطابع الذي صلّب ودعم بنْية المشروع الاستعماريّ الاستيطانيّ، وأسهَمَ في محاولات عدّة للدفع في اتّجاه الإزالة غير الفيزيائيّة بأشكالها الاجتماعيّة والثقافيّة والاقتصاديّة والنفسيّة الطويلة المدى، وهو الجانب الذي سيعمل هذا الفصل على إحضاره، بالإضافة إلى الطابع الاستعماريّ الاستيطانيّ وتفاعله معه.

ثانيًا: إسهامات مغايرة في دراسة الاستعمار الاستيطانيّ والاستعمار الإسرائيليّ في الضفّة الغربيّة

مع بروز دراسات الاستعمار الاستيطانيّ (Settler Colonial Studies)، مطلع تسعينيّات القرن الماضي، طرح پاتريك وولف (2006، ص387-390) مقولة تأسيسيّة في توصيف الاستعمار الاستيطانيّ ملخَّصُها أنّ الاستعمار الاستيطانيّ بنْيةٌ /هيكلٌ لا حدثٌ ينتهي زمنيًّا،

بنْيةٌ ترمي إلى إزالة الأصلانيّين ومحوهم عوضًا عن استغلالهم والحصول على فائض القيمة الاقتصاديّة لعملهم؛ وذلك أنّ الهدف -بحسب رأيه- هو الأرض وليس الاستغلال المادّيّ. وميّز لورنسو ڤيراتشيني (2011، ص 1) بين الاستعمار الذي يخاطب المستعمَر بقوله "أنت، اعمل لديّ" -أي الاستعمار الاستغلاليّ الكلاسيكيّ القائم على الربح والمنفعة الاقتصاديّة-، وذاك الاستعمار الذي يقول "أنت، ارحل من هنا" أي الاستعمار الاستيطانيّ الذي يهدف إلى الإزالة والمحو واستبدال السكّان. وبيّن ڤيراتشيني (2015، ص 25-26) أنّ الاستعمار الاستيطانيّ يبتغي في النهاية إخفاء السكّان الأصلانيّين، على الرغم من الاستفادة المؤقّتة من قوّة عملهم. تمثّل الاستفادة المؤقتة حالة من الدمج بين سياسات الاستعمار الاستيطانيّ مع سياسات الاستعمار الاستغلاليّ، لكن المكوّن المركزيّ في الاستعمار الاستيطانيّ هو إزالة السكّان الأصلانيّين إمّا جسديًّا وإمّا اجتماعيًّا.

تُعَدّ مجادلة ڤيراتشيني مُهِمّة في فهم سياسات الاستعمار الاستيطانيّ، الذي يوظّف سياسات الاستعمار الاستغلاليّ، لكن الإشكاليّة في طرح ڤيراتشيني تكمن في الرؤية المؤقّتة لهذا التزاوج بين الطابعَيْن الاستيطانيّ والاستغلاليّ؛ وكأنّ الاستعمار الاستيطانيّ لا يستقيم إلّا كاستعمار استيطانيّ يهدف إلى الإزالة، وإن اشتمل على بعد استغلاليّ فإنّ ذاك يكون مؤقّتًا. مراقبة التجربة والممارَسة الاستعماريّتَيْن الإسرائيليّتَيْن، ولا سيّما في الأراضي الفلسطينيّة المحتلّة عام 1967، تُبَيّن تزاوجًا وتداخلًا وتعالقًا وأحيانًا صراعًا بين الطابعَيْن الاستيطانيّ والاستغلاليّ، كما يتمثّل الأپارتهايد، وإدارة السكّان عبْر السلطة الحيويّة والاستثمار في المستوطنات وغيرها. الطابع المزدوج للاستعمار الاستيطانيّ الاستغلاليّ الإسرائيليّ يظهر كاستعمار هجين (يجمع بين الاستيطان والإزالة من جهة، والاستغلال ونهب الثروات من جهة أخرى، ويمكن اعتبار الفصل العنصريّ والهيمنة والحكم العسكريّ والإدارة المدنيّة، وغيرها من الممارسات، سياساتٍ وأدوات لتطبيق الاستعمار الاستيطانيّ والاستعمار الاستغلاليّ)، وفي الإمكان ملاحظة ذلك من خلال الممارسة الاستعماريّة الإسرائيليّة اليوميّة التي تستهدف فلسطين والفلسطينيّ والهُويّة الفلسطينيّة، وموارد فلسطين البشريّة والطبيعيّة والماليّة -كما سيوضَّح لاحقًا.

ارتهنت مجموعة من الدراسات المحلّيّة والعالميّة التي اهتمّت في دراسة المشروع الاستعماريّ الإسرائيليّ ومشاريع الاستعمار الاستيطانيّ إلى مقولة الإزالة /المحو، ليتحوّل مفهوم الإزالة أو ممارسة الإزالة إلى المعيار الرئيسيّ الذي يُبنى عليه الحكم على طبيعة وبنْية المشروع الاستعماريّ: هل هو مشروع استعمار استيطانيّ إحلاليّ، أَمْ هو مشروع استعمار استغلاليّ كلاسيكيّ؟ وربّما سبب هذا الفخّ المعرفيّ _ السياسيّ هو المقارَنات الفلسطينيّة المبكّرة المعرفيّة والسياسيّة مع النموذج الاستعماريّ الفرنسيّ في الجزائر

كمشروع استيطان إحلاليّ، أو محاولات فلسطينيّة لتبني نموذج مقاومة شبيهٍ بالنموذج الجبهويّ الجزائريّ في ظلّ انتصار الثورة الجزائريّة عام 1962؛ أي إنّه ربّما كان لتأثُّر الحركة الوطنيّة الفلسطينيّة بالتجربة التحرُّريّة الجزائريّة دَوْرٌ في اعتبار نموذجَي الاستعمار في حالتَي الجزائر وفلسطين متشابهَيْن، فحصلت مقارنة استنساخيّة مع حالة الجزائر واستعمارها الفرنسيّ، إلى جانب التأثّر الأكاديميّ المتأخّر نوعًا ما، في مجلّة الاستعمار الاستيطانيّ، وخصوصًا دراسات وطروحات پاتريك وولف عن المجتمعات الاستعماريّة في أستراليا والأمريكيّتَيْن بعد مئات السنوات من وقوع الاستعمار فيها.

قدّمت إسهامات وقراءات عالميّة وفلسطينيّة تحفُّظًا على نموذج /پردايم الاستعمار الاستيطانيّ، طارحةً (تلك الدراسات) رؤًى وأفكارًا جديدة في دراسته، متنبّهةً للاستخدام المفْرط لهذا النموذج كإطار جاهز ومغلق، ومخضِعةً إيّاه للنقد والمساءلة المنهجيّة والبحثيّة، واقترحت بعض تلك الإسهامات إمكانيّة تقديم قراءة توليفيّة لنموذج الاستعمار الاستيطانيّ بتزاوجه وتفاعله وصراعه وتطوُّره مع نماذج كالاستعمار الاستغلاليّ والفصل العنصريّ والاحتلال العسكريّ وغيرها، وذلك ضمن علاقة جدليّة وتطويريّة ومصلحيّة (نفعيّة).

أسهَمَ إيف تاك وَواين يانچ (2012، ص 4-5) في قراءة الاستعمار ضمن منظور الاستعمار الخارجيّ الاستغلاليّ والاستعمار الداخليّ. يجري في الاستعمار الخارجيّ استغلال الموارد والثروات من البلاد المستعمَرة؛ بينما في حالة الاستعمار الداخليّ تكون السيطرة على الناس والأرض من قِبل السلطة الاستعماريّة. وطرح تاك وَيانچ مقولة مُفادُها أنّ الاستعمار الاستيطانيّ يدار بواسطة نموذج الاستعمار الخارجيّ (الاستغلاليّ) والاستعمار الداخليّ (الاستيطانيّ) تكون السيطرة الجيوسياسيّة داخل الحدود الاستعماريّة؛ كونه لا وجود لفصل بين المستعمَرة والدولة الاستعماريّة الأمّ (المتروپول). ويضرب تاك وَيانچ مثالًا على ذلك الولايات المتّحدة الأميركيّة، التي تجسِّد نمطَي الاستعمار الداخليّ والخارجيّ: الاستعمار الداخليّ جاء عبْر نقل الشعوب الأصلانيّة من أرضها إلى محميّات تسيطر الدولة عليها وعلى سكّانها؛ أمّا الاستعمار الخارجيّ فيتمثّل في تَعْدِين اليورانيوم على أراضي السكّان الأصلانيّين جنوب غرب الولايات المتّحدة الأميركيّة، واستخراج النفط من أراضي شعوب ألاسكا. ربّما في الإمكان اعتبار إسهام تاك وَيانچ من أوائل الإسهامات التي انتقدت نموذج الاستعمار الاستيطانيّ وَفق ترسيم وولف.

يبيّن بدر وخليل (2021، ص 26) ويذكّران "بأنّ هنالك فرقًا بين الاستعمار الاستيطانيّ والاستعمار الاستغلاليّ، قائمًا على النمط الاقتصاديّ المبنيّ على استغلال اليد العاملة والأرض في الضفّة وقِطاع غزّة، والتعامل مع الأصليّين (دمج أم إزالة؟). وبالتالي وعلى ضوء صعوبة الإزالة الجماعيّة في الضفّة وغزّة، وترسيخ حالة الفصل في الضفّة بين المستوطن

والأصليّ، فإنّه من الصعوبة بمكان توصيف الحالة الاستعماريّة في الضفّة وغزّة كاستعمار استغلاليّ أو كاستعمار استيطانيّ كما يؤطّره وولف أو ڤيراتشيني. وربّما يكون المَخرج باللجوء إلى مفهوم الاستعمار الاستيطانيّ كما خطّه تاك ويانچ، كمفهوم بعيد عن ثنائيّة الاستعمار الاستغلاليّ والاستعمار الاستيطانيّ، وإنّما مفهوم يحوي في داخله نموذجَي الاستعمار الاستغلاليّ والاستعمار الداخليّ [الإدارة الجيوسياسيّة داخل حدود الأمّة الاستعماريّة] في علاقة جدليّة، بحيث نجد حالة من التمفصل بين إدارة السكّان واستغلال الموارد من ناحية (يد عاملة وأرض)، والسعي للمحو التدريجيّ للسكّان من ناحية أخرى".

واقترح بدر وخليل تبنّي مفهوم تاك وَيانچ للاستعمار في ظلّ استحالة /فشل المشروع الاستيطانيّ الإسرائيليّ بالإزالة الجماعيّة للكلّ الفلسطينيّ؛ وذلك أنّ مفهوم تاك ويانچ يقرأ الاستعمار ضمن جدليّة الاستعمار الداخليّ بالتداخل مع الاستعمار الاستغلاليّ في إدارة السكّان والهَيْمَنة عليهم، واستغلالهم لصالح المشروع الاستعماريّ. بَيْدَ أنّ قراءة بدر وخليل هذه لم تكن واضحة على نحوٍ كافٍ للفروق بين 67 وَ 48، لأنّ ممارسات الاستعمار في الضفّة الغربيّة مختلفة نوعًا ما عن ممارسات الاستعمار في فلسطين المستعمَرة عام 1948؛ فقد شهدت أحداث النكبة عمليّة إزالة ومحو جسديّ ومكانيّ وغيرها –لم يتوقّف المحو عند عام 1948 ومناطق 48. أمّا في الضفّة الغربيّة وقِطاع غزّة المستعمَريْن عام 1967، فقد بيّنت دراسة أسعد وفخر الدين (2021، ص 889) أنّ الاحتلال الإسرائيليّ في الضفّة الغربيّة وقِطاع غزّة يمكن وَسْمه بمنظومة سيطرة متعدّدة الأوجه وكنظام هجين يجمع ما بين كلّ من الاحتلال العسكريّ، بمعنى سيطرة عسكريّة لدولة على إقليم دولة أخرى، والاستيطان الإحلاليّ، كعمليّة استبدال لشعب بشعب آخر، وكمنظومة حكم استعماريّ، أي كدولة استعماريّة تحكم مجتمعًا آخر تسلبه السيادة وتستغلّ موارده الطبيعيّة والبشريّة اقتصاديًّا. والوجه الغالب في منظومة التحكُّم هذه، على الأقلّ منذ صعود اليمين الإسرائيليّ في العقود الأخيرة وفي الوقت المنظور، هو الوجه الاستيطانيّ الإحلاليّ والفصل العنصريّ، وتتعدّد أشكال الإزالة والمحو -سواء في ذلك الجسديّ والنفسيّ والاجتماعيّ والثقافيّ.

في سياق متّصل، انتقدت ساي إنچليرت (2020، ص 16-17) نموذج پاتريك وولف ومنتسبي نموذجه، مدّعية أنّ الاستعمار الاستيطانيّ لا يقوم دائمًا على مبدأ الإزالة الجسديّة للسكّان الأصلانيّين في مجتمعات الاستعمار الاستيطانيّ، فبعض مجتمعات الاستعمار الاستيطانيّ في أفريقيا وأميركا اللاتينيّة قامت على استغلال السكّان الأصلانيّين. وأضافت أنّ نظام الاستعمار الاستيطانيّ ليس ثابتًا ولا محدَّدًا مسبقًا؛ وإنّما هو نتاج الصراع، ويمكن أن يتغيّر مع مرور الوقت. وتنتزع مجموعات المستوطنين الملْكيّة وتوزّع الثروات المسروقة من المستعمَرين بينها. وتتحرّك الدول والحركات الاستعماريّة نحو الشعوب الأصليّة ضمن

سياسات متعدّدة، منها استغلال تلك الشعوب. تحرّرت إنچليرت في طرحها من أغلال منطق حتميّة الإزالة وَفق طرح وولف، وطوّرت نموذجًا آخَرَ من خلال تتبُّع الممارسة الاستعماريّة للحركة الاستعماريّة القائمة على الإزالة، والاستغلال، ونزع الملْكيّة، ونهب الثروات من الشعوب الأصليّة، واستغلال الشعوب في خدمة المشروع الاستعماريّ، وكذلك من خلال قراءتها لمجموعة من النماذج الاستعماريّة التي قامت على استغلال العمالة الأصليّة ونهب الثروات لبناء الاقتصاد الاستعماريّ.

في السياق الفلسطينيّ المستعمَر، جادل أحمد عزم (2019-2020، ص 9) بشأن تطوير الاحتلال الإسرائيليّ للأراضي الفلسطينيّة المحتلّة، كمزيج من الاحتلال الإحلاليّ الاستيطانيّ، والاستعمار الخارجيّ الاستغلاليّ المهتمّ اهتمامًا بالغًا بأسواق وعمّال المناطق المستعمَرة. "الاحتلال في جزء منه نموذج للاستيطان الإحلاليّ، على غرار العلاقة التي ربطت فرنسا مع الجزائر، حيث يُدار الاستيطان من قِبل بشر وسكّان جدد، والبقاء هناك، ولكن ممارساته تشابه كذلك النمط الاستعماريّ التقليديّ، ولا سيّما النمط البريطانيّ في الهند ومصر وبلدان كثيرة، من حيث التركيز على السيطرة العسكريّة، والاقتصاديّة خصوصًا في مجالَي التجارة والعمّال. إسرائيل مشروع يُلغي فلسطين من جهة، ولكنّه يريد من جهة ثانية تحويل الفلسطينيّين لِما يشبه المستعمَرة الخارجيّة، من حيث التعامل معهم على أنّهم سوق للبضائع ومصدر للعمالة والموادّ الخام والموارد الطبيعيّة" (المصدر السابق).

ومن المنظور نفسه، يرى عزم (المصدر السابق، ص 10-11) أنّ شرائحَ واسعة من المزارعين ورجال الأعمال والتجّار والصناعيّين وشركات الأمن وشركات الكمپيوتر والاتّصالات وتجّار السلاح والمخدّرات الإسرائيليّين لا يَعتبرون الضفّة الغربيّة وقِطاع غزّة موضوع أرض توراتيّة مزعومة، أو مشروعًا صهيونيًّا قوميًّا بقدر ما هما سوق ومكان للعمّال؛ وتلك النخب المدنيّة التجاريّة والصناعيّة والعسكريّة أصبحت لها مصلحة اقتصاديّة في ديمومة الاستعمار والاحتلال لأسباب ماليّة، وهنا يبرز تحالف في رفض إنهاء الاحتلال مع شرائح من القوميّين المتطرّفين المؤمنين بالاحتلال لأسباب دينيّة وقوميّة ونفسيّة.

قرأ عزم التشابُكَ والتداخل بين الطابعَيْن الاستيطانيّ والاستغلاليّ لمشروع الاستعمار الإسرائيليّ في المناطق المحتلّة عام 1967، من خلال متابعته للممارسة الاستعماريّة الإسرائيليّة اليوميّة، القائمة على إزالة /محو فلسطين من ناحية، وعلى ممارسة استعماريّة قائمة على الاستغلال الاقتصاديّ والمادّيّ للفلسطينيّين وللموارد الفلسطينيّة من ناحية أخرى؛ أي إنّ الفلسطينيّ يُستغَلّ من خلال البنى الاستعماريّة الإسرائيليّة، فيسهّل بذلك عمليّة نموّ المشروع الاستيطانيّ الاستعماريّ ومؤسّساته المختلفة. في هذا الشأن، يمكن الاطّلاع على مثال القِطاع الخاصّ الإسرائيليّ الذي يستغلّ العمالة الفلسطينيّة الماهرة وغير

الماهرة والجامعيّة أيضًا، بسبب أجورها الرخيصة مقارنة بأَجر العمالة الإسرائيليّة أو الأجنبيّة، فضلًا عن مهارتها وإتقانها للعمل، وتحمُّلها ضغط العمل وظروفه السيّئة، واتّسام العمالة الفلسطينيّة بالمرونة (يعود العامل بعد انتهاء عمله إلى منزله -على العكس ممّا لدى العمالة الأجنبيّة التي تقيم في "إسرائيل"). وقد قطع القِطاع الخاصّ الإسرائيليّ المستثمِر في المجال التكنولوجيّ شوطًا كبيرًا في استغلال العمالة الفلسطينيّة (من بينهم مهندسو حاسوب، ومختصّو برمجة، ومختصّو أنظمة معلومات IT وغيرهم). تعمل تلك العمالة الفلسطينيّة في شركات في الضفّة الغربيّة لصالح شركات إسرائيليّة كبرى في "إسرائيل"، مع العلم أنّ للكثير من الشركات الإسرائيليّة العاملة في المجال التكنولوجيّ علاقات وثيقة مع المؤسّسة الأمنيّة الإسرائيليّة لكون جزء مهمّ من مديريها وموظَّفيها والمهيمنين عليها ضبّاطًا خدموا في الوحدة 8200 المسؤولة عن التجسّس الإلكترونيّ لصالح الجيش الإسرائيليّ؛ وربّما تسهم اليد العاملة الفلسطينيّة المتخصّصة في التكنولوجيا في خدمات وبرامج تخدم المنظومة الاستعماريّة في هيمنتها وضبطها ومراقبتها ومعاقبتها للفلسطينيّين، دون علم تلك اليد العاملة بإسهاماتها في قمع ذاتها ومجتمعها.[2]

من المنطقيّ فهم البنْية الاقتصاديّة الإسرائيليّة على أنّها بنْية استعمار استيطانيّ تربطها علاقات جدليّة وتفاعليّة، مع فواعل ومجموعات مصالح ومستثمرين وشركات ورجال أعمال يمثّلون بنْية الاستعمار الاستغلاليّ؛ وتنشط تلك البنْية الاستغلاليّة لخدمة بنْية الاستعمار الاستيطانيّ الإسرائيليّ، ولخدمة نفسها ولتحقيق أرباحها ومصالحها الاقتصاديّة والاستثماريّة. تتّفق هذه الرؤية مع استنتاج إنچليرت (2020، ص 5) التي ترى أنّ تطوُّر الاقتصاد الاستعماريّ الاستيطانيّ قام -في المقام الأوّل- على استغلال العمالة الأصليّة في جنوب أفريقيا والجزائر وبوليڤيا والمكسيك. وقد يدفعنا هذا الاستنتاج إلى إعادة النظر في مشاريع الاستعمار الاستيطانيّ ومقاربتها كمشاريع استعماريّة قائمة على جدليّة الطابع الاستعماريّ والطابع الاستغلاليّ والتداخل والصراع بين الطابعَيْن والتفاعل بينهما.

خلال جائحة كورونا في فلسطين، وعلى وجه التحديد في الضفّة الغربيّة، تجلّت طبيعة الطابع الاستغلاليّ في المشروع الاستعماريّ الإسرائيليّ، وذلك من خلال استغلال العمالة الفلسطينيّة من الضفّة الغربيّة على الرغم من خطورة الظرف الصحّيّ. في دراسة سابقة (أسعد، 2020، ص 139)، بيّنتُ كيف تعاملت السلطات الإسرائيليّة خلال جائحة كورونا مع العمّال الفلسطينيّين بمنطق الاستغلال الاستعماريّ لكي تستمرّ عجلة الاقتصاد الإسرائيليّ، وجادلتُ بأنّ جائحة كورونا مثّلت مختبرًا لكشف الطابع الاستغلاليّ المتزاوج مع الطابع الاستيطانيّ في الاستعمار الإسرائيليّ. وخلصَت الدراسة التي بُنِيت على دراسة

2, جزء من هذا التحليل مبنيّ على ملاحظات ومحادثات مع بعض العاملين في تلك الشركات.

أنثروبولوجيّة للعمّال الفلسطينيّين إلى أنّه "المشروع الاستعماريّ الإسرائيليّ مشروع استعمار استيطانيّ استغلاليّ، يعمل على تطهير كلّ ما هو فلسطينيّ، وما تبقّى من فلسطين والفلسطينيّين يجري استغلالهم على نحوٍ استعماريّ لخدمة هدف المشروع الاستعماريّ المركزيّ في الاستيطان والمحو والاستغلال [...] تعمل المنظومة الاستعماريّة الإسرائيليّة بمنطق جدليّ وتفاعليّ بين النسق أو المبنى الاستيطانيّ والمبنى الاستغلاليّ؛ ويكمل كلّ منهما الآخر ويعزّزه" (المصدر السابق). وتعزّز هذه المنظومة الاستعماريّة فكرة "عبيد الحقل وعبيد المنزل" واستغلال شرائح من الفلسطينيّين، ولا سيّما وسطاء العمّال والسماسرة الذين يقومون بدَوْر عبيد المنزل والعمّال عبيد الحقل (أسعد، 2019، ص 161-162).

في الحالة الفلسطينيّة، لم يستطع المشروع الاستعماريّ الإسرائيليّ حسم قضيّة السكّان الفلسطينيّين بالمحو أو بالطرد، على الرغم من ممارسته لسياسات الاستعمار الاستيطانيّ (القتل؛ الطرد؛ المجازر الجماعيّة؛ هدم القرى -وغيرها من الأفعال الاستيطانيّة) لكنّها لم تحقّق الإزالة الكاملة للفلسطينيّين؛ ويرى طارق دعنا وعلي الجرباوي (2017، ص 20) أنّ صمود الشعب الفلسطينيّ في أرضه شكّل تحدّيًا هيكليًّا دائمًا للمشروع الاستعماريّ الإسرائيليّ.

بسبب صمود وبقاء تجمُّعات فلسطينيّة في فلسطين المستعمَرة عام 1948، وتجمُّعات في فلسطين المستعمَرة عام 1967 في الضفّة الغربيّة وقِطاع غزّة، عملت السلطات الإسرائيليّة على تطوير سياسات الدمج الاقتصاديّ، وإلحاق الاقتصاد الفلسطينيّ بالاقتصاد الإسرائيليّ، وتحسين الظروف الاقتصاديّة للفلسطينيّين لتقويض الانتماء الوطنيّ والسياسيّ لديهم، وغيرها من السياسات التي تقترب من كونها سياسات استغلال استعماريّ ترمي إلى المحو الاجتماعيّ والثقافيّ والسياسيّ والنفسيّ والاقتصاديّ؛ وتؤدّي إلى اغتراب الفلسطينيّ عن ذاته ووطنه (لم تنجح تلك السياسات، لكنّها لم تفشل فشلًا ذريعًا، بل لقد حقّقت بعض أهدافها وتطلُّعاتها). وذانك (الاغتراب والمحو) يعزّزان ويسهمان في فكرة الإزالة الطويلة المدى التي يسعى مشروع الاستعمار الاستيطانيّ إلى تحقيقها، من خلال سياسات الاستعمار الاستيطانيّ وسياسات الاستعمار الاستغلاليّ.

تبقى المجادلات النظريّة والنقاشات النظريّة شائكة في فهم جدليّة الطابع المزدوج للاستعمار الإسرائيليّ؛ لكنْ في الإمكان -من خلال بعض المؤشّرات والمعطيات الأمبريقيّة والتاريخيّة والميدانيّة، والملاحظة بالمشاركة والمعايشة اليوميّة- رصْدُ ذاك التداخل وذاك التزاوج بين الطابعَيْن الاستيطانيّ والاستغلاليّ، أو ملامسة بعض مَواطنه وجوانبه.

ثالثًا: تاريخيّة الاستغلال الصهيونيّ الإسرائيليّ وسياسات الهيمنة

تعرّضت فلسطين إلى استغلال استعماريّ صهيونيّ قبل النكبة عام 1948؛ فقد قام الاستعمار البريطانيّ في فلسطين بمنح حقوق وامتيازات لشركات صهيونيّة من أجل استغلال فلسطين ومواردها وعمّالها. منَحَ شركةَ اليهوديّ الروسيّ پنحاس روتنبرچ امتياز توليد الكهرباء من نهرَيِ اليرموك والأردن عام 1921. ومنح شركة فلسطين للبوتاس (وهي شركة بريطانيّة – صهيونيّة) امتياز استثمار أملاح من البحر الميّت عام 1929. وقد أسهمت تلك المشاريع في الاستغلال الاقتصاديّ الاستعماريّ، وفي التمهيد لعمليّة الاستيطان الاستعماريّ لفلسطين، وكذلك في تصليب البنى الاستعماريّة الاستيطانيّة الاقتصاديّة والعسكريّة والبنى التحتيّة وغيرها، وهو ما أسهم لاحقًا في التأسيس لبِنى استعمار استيطانيّ تمثّلت في دولة الاستعمار الاستيطانيّ "إسرائيل"، وعملت المنظّمات الصهيونيّة على استغلال موارد فلسطين، وحاربت العمالة الفلسطينيّة ضمن الرؤية الصهيونيّة "العمل العبريّ" وَ "احتلال العمل"، انطلاقًا من رؤية أيديولوجيّة صهيونيّة ترى في العمل الصهيونيّ عمليّة إحياء لِـ "أرض إسرائيل". وقد رصد غسّان كنفاني ذلك الاستغلال وتلك التحوُّلات الاقتصاديّة في دراسته عن ثورة 1936-1939.

جادل كنفاني (1972) بأنّ تفكُّك المجتمع الفلسطينيّ وتشوُّهه في الفترة الممتدّة بين العامَيْن 1936-1939 كان نتيجة عدّة عوامل، ونتيجة التحوّلات المجتمعيّة وبخاصّة تحوُّل اقتصاد المجتمع الفلسطينيّ من اقتصاد إقطاعيّ زراعيّ إلى اقتصاد صناعيّ من خلال نموّ الصناعات اليهوديّة (الصهيونيّة). وبيّن كنفاني أنّ تلك التحوُّلات غير الطبيعيّة أثّرت في بنْية الاقتصاد الفلسطينيّ والملْكيّات الفلسطينيّة، ومن تلك التغيُّرات: انخفاض الصادرات العربيّة؛ طرد العمّال العرب من الصناعة الصهيونيّة؛ ضعف الحركة النقابيّة العماليّة العربيّة؛ تركُّز ملْكيّات الأرض في يد الإقطاعيّين الفلسطينيّين. وكانت فترة الأعوام 1936-1939 هي الفترة التي أفسح فيها الاستعمار البريطانيّ المجال للحركة الصهيونيّة لتقوية ودعم الاقتصاد الصهيونيّ الاستعماريّ في فلسطين، من خلال امتيازات الحكومة البريطانيّة للحركة الصهيونيّة في فلسطين. من مجادَلة كنفاني، يمكن الاستنتاج أنّ جزءًا من تأسيس المشروع الاستعماريّ الصهيونيّ قبل النكبة انشغل واهتمّ بتدعيم البنْية الاقتصاديّة الاستعماريّة الاستغلاليّة، ولا سيّما الموارد والبنى الاقتصاديّة الفلسطينيّة، قبل أن ينجز المشروع الاستعماريّ دولة الاستعمار الاستيطانيّ "إسرائيل" عام 1948.

بعد استعمار ما تبقّى من فلسطين، عام 1967، عمل موشيه ديّان على إنشاء وحدة اقتصاديّة بين الأراضي المستعمَرة عام 1967 مع "إسرائيل". وبيّن جيفري أرونسون (1990، ص 41-44) سعيَ الحكومة الإسرائيليّة وسياساتها إلى جَنْي أعظم المكاسب

لأصحاب المصانع والمزارع الإسرائيليّة في السوق الجديدة التي افتُتِحت (في الضفّة الغربيّة وقِطاع غزّة والقدس الشرقيّة)، ولاستغلال المخزون الهائل من اليد العاملة الفلسطينيّة، وفي الوقت ذاته كان ثمّة حرص على حماية السوق الإسرائيليّة من السلع والمنتَجات الفلسطينيّة. واتُّخِذت مجموعة من الإجراءات لتسهيل عمليّة الدمج الاقتصاديّ، نحو: إزالة الرسوم الجمركيّة عن السلع التي تدخل إلى الضفّة الغربيّة وقِطاع غزّة؛ ممارسة الرقابة على صادرات المناطق المستعمَرة عام 1967 التي تُصدَّر إلى الأسواق الخارجيّة؛ فرض قيود صارمة على واردات الأراضي المستعمَرة من الخارج؛ السماح للعمّال الفلسطينيّين بالعمل في "إسرائيل". كان الدمج الاقتصاديّ يكمل ضمّ الأراضي، وكانت تحرّكه ذهنيّة التنمية المنفصلة وغير المتكافئة. ومُورِسَ الاستغلال تجاه العمالة الفلسطينيّة. وبيّن أرونسون أنّه في سنة 1968 أسّست إسرائيل مكاتب رسميّة لتوظيف العمّال الفلسطينيّين في المصالح الإسرائيليّة، وفرضت نسبة 30 % كرسوم أرباح على كلّ من يستعين بمكاتب العمل، وكانت العمالة الفلسطينيّة أرخص من العمالة الإسرائيليّة. بعد عام 1970، سُوِّيت الأجور صُوَريًّا بالنسبة إلى العمّال المسجَّلين، لكن متوسّط الأجور بقي أقلّ من أجور العمالة الإسرائيليّة بنسبة 50 %. ومع اقتطاع نسبة 30 % من رواتب وأجور العمال المسجَّلين للضرائب والتأمين الوطنيّ والضمان الاجتماعيّ، ولأنّ القانون الإسرائيليّ لم يكن نافذًا على الضفّة الغربيّة وقِطاع غزّة، فقد حُرِم العمّال من راتب التقاعد وضمان البطالة، والإجازات المرضيّة، وضمان حوادث العمل.

في سياق متّصل؛ جادل رجا شحادة (1990، ص 228-229) بأنّ الاحتلال الإسرائيليّ (1967-1990) كان استغلاليًّا من الناحية الاقتصاديّة؛ إذ حوّل الأراضي المحتلّة إلى مصدر لاستجلاب عمّال بأجور متدنّية، وإلى سوق مفتوحة للصادرات الإسرائيليّة، وقد شكّلت الأراضي الفلسطينيّة المحتلّة مصدرًا للدخل عن طريق الضرائب المباشرة وغير المباشرة التي تصبّ في الخزينة الإسرائيليّة، وتُستخدَم في سدّ حاجات المستهلك الإسرائيليّ. وشكّلت الأراضي المحتلّة ثاني أكبر أسواق إسرائيل بعد الولايات المتّحدة الأمريكيّة. وقبل إقامة السلطة الفلسطينيّة، لم تضع إسرائيل قيودًا على الصادرات الإسرائيليّة إلى الأراضي الفلسطينيّة، وفي المقابل كان وصول الفلسطينيّين إلى الأسواق الإسرائيليّة يخضع لقيود مشدّدة، بموجِبها لا يستطيع الفلسطينيّ أن يبيع إنتاجه الزراعيّ في إسرائيل من دون الحصول على الرخص التي تخضع لقيود شديدة لمنع منافَستها للمنتوجات الإسرائيليّة. وسيطرت إسرائيل على تصدير الإنتاج الزراعيّ الفلسطينيّ إلى الخارج من خلال حصر التسويق بحيث يجري عبْر مجلس تسويق الصادرات الإسرائيليّة (چريسكو) الذي يبيع الإنتاج بأرباح تعود على إسرائيل وتحت أسماء تجاريّة إسرائيليّة. وبقيت السوق الفلسطينيّة في الضفّة الغربيّة وقِطاع غزّة منذ احتلال عام 1967 سوقًا تابعة ومأسورة للسوق الإسرائيليّة، ممّا عرقل نموّ

الصناعة الفلسطينيّة، فاقتصر ما يُستورَد من الضفّة على ما تتعاقد الشركات الإسرائيليّة على تصنيعه من منسوجات وصناعات جلديّة تتطلّب عملًا يدويًّا مكثّفًا.

يعزّز المبنى الاستيطانيّ المبنى الاستغلاليّ، ويكثّف المبنى الاستغلاليّ المبنى الاستيطانيّ ويدعمه عبْر علاقة جدليّة عضويّة وبنيويّة تطوُّريّة. على سبيل المثال، تصادر إسرائيل أراضيَ في الضفّة الغربيّة وتسمح لأصحاب تلك الأراضي بالعمل عمّالًا في المستوطنات (فمثلًا، استعمرت أراضي قرى ريف غرب بيت لحم، وعمل أبناء تلك القرى في تلك المستوطنات المُقامة على أراضي قريتهم)؛ وبِذا تحقّق إسرائيل الاستيطان على الأرض وتستغلّ اليد العاملة الفلسطينيّة في البناء الاستيطانيّ، وتضرب في الوقت ذاته نمط الإنتاج الفلسطينيّ وتخلق حالة تبعيّة دائمة للاحتلال. نَسوق مثالًا آخَر: تصادر الحكومة الإسرائيليّة أراضي فلسطينيّة، ومن ثَمّ يستثمر القِطاع الخاصّ الإسرائيليّ فيها من خلال البناء للاستعمار أو استغلال الموارد، وكذلك يستفيد المستوطنون من الطبقات الوسطى والدنيا من مزايا المستوطنات وتسهيلات الحكومة الإسرائيليّة ويذهبون للسكن فيها -وهناك الكثير من أوجه المنفعيّة المتبادلة بين الطابعَيْن.

كان الاستغلال الاستعماريّ في بدايات المشروع الاستعماريّ الإسرائيليّ في مرحلة ما قبل الدولة، أي قبل عام 1948، يركّز بصورة واسعة على استغلال الأرض والموارد الطبيعيّة على نحوٍ أكبر من استغلال اليد العاملة الفلسطينيّة، انطلاقًا من منظور أيديولوجيّ صهيونيّ وسياسات العمل العبريّ وغير ذلك. لكن في المراحل المتقدّمة من المشروع الاستعماريّ وبناء الدولة وحاجتها إلى سدّ الفجوات في اليد العاملة في مجالَي التشييد والبناء والزراعة، وفي ظلّ نموّ أصحاب مصالح ورجال أعمال وشركات إسرائيليّة تدفع في اتّجاه تشغيل اليد العاملة الرخيصة الأجر، تطوَّرَ الطابع الاستغلاليّ حتّى في الفترة الواقعة بين العامَيْن 1948-1967، حيث أسهمت مصادرة أراضي الفلسطينيّين في تحويلهم إلى يد عاملة في مجالات العمل اليدويّ (سعدي، 2020). وبعد حرب عام 1967، برز الجانب الاستغلاليّ بقوّة لاستغلال أكبر للأيدي العاملة وللموارد الطبيعيّة، ولكلّ ما يمكن استغلاله من فلسطين والفلسطينيّين، وبخاصّة بعد توافر أعداد كبيرة من الفلسطينيّين العاطلين عن العمل، الذين حوّلهم المشروع الاستعماريّ من فلّاحين إلى عمالة مياومة وعمّال في "إسرائيل".

بعد استعمار سائر الأراضي الفلسطينيّة عام 1967، حدث تحوُّل في الرؤية الصهيونيّة الأيديولوجيّة نحو تشغيل الفلسطينيّين؛ فالمساحة الجغرافيّة الواقعة تحت سلطة الدولة الاستعماريّة توسّعت لتشمل مساحة فلسطين التاريخيّة (بالإضافة إلى شبه جزيرة سيناء والجولان)، وبرزت معضلة سكّان المناطق المحتلّة عام 1967؛ فمن الصعب إزالتهم أو طردهم جماعيًّا؛ وذلك لأسباب فلسطينيّة مرتبطة بالصمود والمقاومة والتعلُّم من درس

النكبة عام 1948، ولأسباب مرتبطة بقدرات الدولة الاستعماريّة وإمكانيّاتها على الإزالة، ولظروف الواقع الإقليميّ والدوليّ وتوازناته. لذلك رسمت السياسات الاستعماريّة لاستغلال تلك الفئات السكّانيّة في الضفّة الغربيّة لتعميق تبعيّتها وارتباطها بالاقتصاد الإسرائيليّ، ابتغاءَ تحقيق هدف استعماريّ يسهم في انفكاك السكّان الفلسطينيّين عن برنامج منظّمة التحرير الفلسطينيّة وفصائلها، وذلك ضمن الاعتقاد أو التصوُّر الإسرائيليّ أنّ منظور الاستقرار الاقتصاديّ وتحسُّن ظروف المعيشة يعمل على تخفيف الاحتقان ضدّ "إسرائيل" لدى سكّان المناطق المستعمَرة عام 1967. إلى جانب ذلك، برز رجال أعمال وشركات اقتصاديّة يرَوْن أنّ تلك المناطق فرصة ذهبيّة للاستغلال والنهب في سياق المشروع الاستيطانيّ؛ وهنا يكمن تَلاقي الأهداف والغايات والسياسات في البنْية الاستيطانيّة مع سياسات وغايات البنْية الاستغلاليّة.

رابعًا: العمالة الفلسطينيّة 1967-2020: الاستغلال الإسرائيليّ لعمّال الضفّة الغربيّة

أشارت ليلى فرسخ (2010، ص 16-18) إلى العوامل التي أسهمت في انتقال العمّال الفلسطينيّين إلى العمل في إسرائيل، من خلال تحليلها جدليّة علاقة العمل والأرض بين إسرائيل من جهة، والضفّة الغربيّة وقِطاع غزّة من جهة أخرى. فقد كانت هجرة العمّال نتيجة خاصّيّة الاحتلال الإسرائيليّ وتأثيره في التنمية الاقتصاديّة الفلسطينيّة، واستيعابه القوّة العاملة، ونتيجة عوامل بنيويّة حصلت في الضفّة الغربيّة وقِطاع غزّة في الفترة الواقعة بين العامين 1967-2000، وحتّمت على الفلسطينيّ دخول الاقتصاد الإسرائيليّ وبناء المستعمرات. وما زاد التغيير البنيويّ هو اهتمام إسرائيل بدعم سيطرتها على الأرض الفلسطينيّة، وهذا ممّا حالَ دون أن يستقلّ الاقتصاد الفلسطينيّ بذاته ويستوعب قوّته العاملة. وتقول فرسخ إنّ هناك التقاءً في إسرائيل بين سياسات الأرض والعمل والدولة، وهذا اللقاء هو ما يؤدّي إلى "استعمال إسرائيل لعمالة فلسطينيّة في مصادرة أراضي الفلسطينيّين"، أي تشغيل الفلسطينيّين في بناء المستوطنات المقامة على أراضي الفلسطينيّين المصادَرة. إنّ مَرَدّ نموّ القوّة العاملة في إسرائيل يعود إلى ضعف خيارات التشغيل داخل الضفّة الغربيّة وقِطاع غزّة، إلى جانب تأثير سياسات الاستيطان والتجارة الإسرائيليّة وارتفاع الأجور في العمل الإسرائيليّ، إلى جانب انعدام فرص التشغيل محلّيًّا.

مقابل هذا، بيّن محمّد خليفة (1998، ص 195-198) ما قامت به السياسة الاقتصاديّة الإسرائيليّة من استغلال للعمّال الفلسطينيّين، والعمل على تدمير اقتصاد الأراضي المحتلّة، وجعل اقتصادها تابعًا للاقتصاد الإسرائيليّ ومندمجًا فيه، وسُمِح للعمّال الفلسطينيّين

بالعمل في إسرائيل بغية تسهيل عمليّة الدمج الاقتصاديّ. وتُعتبر إسرائيل المستفيد الأوّل من العمّال الفلسطينيّين من حيث اقتطاعات الأجور واستخدامهم كوسيلة لدمج الأراضي المحتلّة، والضغط عليها، وانتقال العمّال الفلسطينيّين إلى إسرائيل له آثار سلبّية على الاقتصاد الفلسطينيّ؛ إذ إنّه يتأثّر بالتقلُّبات والأزمات التي تَحْدث في الاقتصاد الإسرائيليّ، إضافة إلى حدوث اختناقات في سوق العمل الفلسطينيّ.

ويرى رجا شحادة (1990، ص 230) أنّ الأراضي الفلسطينيّة كانت مَصدرًا للمال بالنسبة إلى إسرائيل. ففي أوّل عشرين عامًا من الاحتلال، اقتطعت إسرائيل نحو مليار دولار من أجور العمال الفلسطينيّين في إسرائيل لقاء منافع مفترَضة لا تعود عليهم بشيء، لكونهم لا يقيمون في "إسرائيل"؛ إذ إنّه في واقع الحال لم يستفد الفلسطينيّ من تلك المبالغ. على سبيل المثال، من صندوق الحسومات اقتطعت إسرائيل مبلغ 250,000 دولار أمريكيّ وجد طريقه مباشرة ليكون ضمن نفقات للدولة. يتبيّن من دراسة شحادة أنّ الاستغلال الإسرائيليّ للعمّال مزدوج: فهو استغلال في الأجور وفي ظروف العمل والتشغيل، وهو كذلك استغلال العمّال في حسم مبالغ ضخمة -كالتأمينات والإجازات والضمان الاجتماعيّ- لم يستفد العمال الفلسطينيّون منها لأنّ قانون العمل الإسرائيليّ لا يسري على سكّان الضفّة الغربيّة وقِطاع غزّة.

ومن جانب آخر، ادّعت رندة شرارة (1991، ص 350) أنّ الاحتلال أراد من تشغيل العمّال الفلسطينيّين مساعدتهم في رفع مستوى حياتهم، وإيجاد حالة من الرفاه الاقتصاديّ بحيث يكون لدى السكّان "الكثير ممّا يخسرونه" إذا أرادوا معارضة السلطات الإسرائيليّة أو دعم العمل الفدائيّ. وبيّن كاتب هذه الدراسة في دراسة سابقة (أسعد، 2020) أنّ هذا المنطق الاستعماريّ حوّل "الأراضي الفلسطينيّة المحتلّة عام 1967 إلى خزّان للأيدي العاملة، وعمل على تشويهِ المبنى الاقتصاديّ من مبنى زراعيّ إلى مبنى عمالة يوميّة، وهجْرِ الفلسطينيّ أرضه لصالح العمل في المستوطنات. وهنا برز نمط استعماريّ استغلاليّ تمثَّلَ في استغلال اليد العاملة الفلسطينيّة التي هجرت أرضها لصالح عمالة المياومة في إسرائيل. هذا التحوُّلُ في مبنى الاقتصاد الفلسطينيّ، وترْكُ الأرض الفلسطينيّة، عزّزا فُرَص مصادرة الأراضي وهجْرها. بعبارة أخرى، قام النمط الاستغلاليّ من قِبل شركات كبرى، مقاولين، سماسرة، عقاريّين، أصحاب مصانع، تجّار، شركات تكنولوجيا، وغيرهم بإفادة جميع تلك الفئات والشرائح، ولا سيّما في جني أرباحها بالاعتماد على العمالة الفلسطينيّة والسوق الفلسطينيّ؛ وفي هذه الحالة عزّز النمطُ الاستعماريُّ الاستغلاليُّ المشروعَ الاستعماريّ الاستيطانيّ من خلال زيادة حجم الاستعمار وبناء المستوطنات ومصادرات الأراضي وبناء المَرافق الاستعماريّة". وهذا سبيل للتبعيّة الاقتصاديّة والسياسيّة، وهذا قريب نوعًا ما من

السياسات الاستعماريّة تجاه الفلسطينيّين في فلسطين المحتلّة عام 1948، التي تطرّق إليها سعدي (2020، ص 80)، تلك التي ابتغت خلق تبعيّة فرديّة وجماعيّة للفلسطينيّين تجاه دولة إسرائيل، إلى جانب تجميعهم على هامش الاقتصاد الإسرائيليّ.

جاء تحسين الظروف الاقتصاديّة لسكّان الضفّة الغربيّة، عقب استعمار الضفّة الغربيّة وقِطاع غزّة عام 1967، خدمةً للمشروع الاستعماريّ؛ وذلك أنّ الرؤية الإسرائيليّة الاستعماريّة عملت على استغلال جزء كبير من سكّان الضفّة الغربيّة كعمالة رخيصة الثمن، وفكّكت المبنى الاقتصاديّ الفلسطينيّ وأَتْبَعتْه للاقتصاد الإسرائيليّ، وحوّلت الضفّة الغربيّة وقِطاع غزّة إلى سوق للبضائع الإسرائيليّة. أسهمت جميع تلك الإجراءات في عمليّة الضبط الاستعماريّ والهيمنة الاستعماريّة للسيطرة على سكّان المناطق المستعمَرة في الضفّة الغربيّة وقِطاع غزّة، ولتعميق عمليّة الاغتراب أو الإزالة الطويلة المدى سياسيًّا وثقافيًّا واقتصاديًّا؛ بالتوازي مع السرقة والاستيطان للأراضي الفلسطينيّة واستغلال مواردها الطبيعيّة، والعمل على إذابة الروح الوطنيّة النضاليّة في المناطق المستعمَرة. هذا النمط الاستعماريّ هو نمط استعمار هجين يجمع على نحوٍ جدليّ ما بين الطابع الاستيطانيّ والطابع الاستغلاليّ.

بيّن تقرير لمؤتمر الأمم المتّحدة في التجارة والتنمية (UNCTAD) (2019، ص 4-5) تزايُدَ الاعتماد الإسرائيليّ على العمالة الفلسطينيّة، بسبب نقص العمالة ذات المهارات المتدنّية في إسرائيل، ولا سيّما في الزراعة والبناء. أوّلًا لأنّ المحاولات الإسرائيليّة الأوّليّة لسدّ الفجوة العمّاليّة بعمّال من آسيا لم تحقّق نجاحًا، وثانيًا لأنّ أصحاب العمل في إسرائيل والمستوطنات يفضّلون العمال الفلسطينيّين؛ بسبب مهاراتهم ومعرفتهم في العمل (وسهولة التواصل باللغة العبريّة بين العمّال وأرباب العمل الإسرائيليّين).[3] وثمّة فارق حاسم اجتماعيّ اقتصاديّ هو عودة العمّال الفلسطينيّين إلى الضفّة الغربيّة في نهاية يوم العمل، وبذلك ليس لهم تأثير على التركيبة الديمجرافيّة لإسرائيل. يقوّض العمل داخل الخطّ الأخضر الاقتصادَ الفلسطينيّ من خلال تقويض قدرته التنافسيّة، وذلك بتأثيره على الأجور المحلّيّة وعلى سعر الصرف الحقيقيّ للعملة.[4]

3. بناءً على خبرة شخصيّة ومشاهدات في الميدان.

4. يؤدّي تدفّق دخل العمل المكتسَب في إسرائيل والمستوطنات إلى زيادة الأسعار النسبيّة للسلع غير القابلة للتداول (الخدمات والبناء) مقارنة بسعر السلَع التجاريّة (الزراعة والتصنيع)، الأمر الذي يضعف القدرة التنافسيّة لدى قِطاع التصدير والقِطاعات المحلّيّة التي تتنافس مع السلع المستورَدة. وبذا فإنّ تصدير العمالة إلى إسرائيل على المدى البعيد يقوّض قدرة الاقتصاد الفلسطينيّ على تصدير السلَع والخدمات. فقد أظهرت نتائج بعض الدراسات أنّ العمالة داخل الخطّ الأخضر والمستوطنات تؤدّي في المدى البعيد إلى انخفاض الصادرات الفلسطينيّة بنسبة 5%، وزيادة الواردات بنسبة 6%، وبالتالي إلى انخفاض الناتج المحلّيّ الإجماليّ.

وبيّن كاتب هذه السطور في دراسة سابقة (أسعد، 2020) أنّ إسرائيل قد نجحت في استخدام العمالة الفلسطينيّة وسيلة لدمج الأراضي المحتلّة وعزلها في آن، فخلال جائحة كورونا (آذار – حزيران 2020) عملت إسرائيل على ممارسة هيمنتها المطْلَقة على العمالة الفلسطينيّة وقامت بالتحكّم بدخولها وخروجها، وأجبرت العمّال على العمل لمدّة تقارب 60 يومًا في الموجة الأولى من الجائحة، ومدّة تقارب 30 يومًا في الموجة الثانية من الكورونا، فمارست السلطة الإسرائيليّة هيمنتها وسياساتها الاستعماريّة والاستغلاليّة على نحوٍ مباشر على العمالة الفلسطينيّة.

تعمل السياسات الإسرائيليّة بمنطق علائقيّ متداخل في التعامل مع العمّال الفلسطينيّين؛ فالهدف لا يقتصر على استغلال العامل الفلسطينيّ وسرقة جهده، وإسهامه في العمل في ظروف عمل شاقّة، وبأجور متدنّية مقارنة مع العمالة الأجنبيّة (مثل العمالة الآسيويّة، والتركيّة، والرومانيّة)، وإنّما تتعدّى السياسات عمليّة الاستغلال المباشر إلى الاستغلال الخفيّ أو الهيمنة والسيطرة التي تقوم بها المنظومة الاستعماريّة للهيمنة على العامل وأُسْرته، فالعامل يحذّر أُسْرته بصورة دوريّة وطوعيّة من الخوض في السياسة أو في الشأن العامّ الفلسطينيّ، خوفًا من حرمانه الحصول على تصريح العمل كما وَرَدَ في فيلم "المعْبَر" (الجرباوي، 2016). إنّ العامل الفلسطينيّ مرتهَن ومربوط بالبنْية الاستعماريّة الإسرائيليّة وسوق العمل الإسرائيليّ وسياسات الهيمنة، من تصاريح وبطاقات مُمَغْنَطة وغيرها، وتؤدّي تلك الهيمنة إلى حالة من الاغتراب الثقافيّ والسياسيّ والاجتماعيّ والاقتصاديّ للعامل الفلسطينيّ. ومن مظاهر الاغتراب التحدُّثُ باللغة العبريّة، والارتهانُ لتصريح العمل والخوف من فقدانه، والانشغالُ في متابعة صفحة المنسّق، وتحميلُ تطبيق المنسّق على الهواتف الذكيّة (منسّق أعمال الحكومة الإسرائيليّة في المناطق المحتلّة) كونها مصدر المعلومة للعامل من حيث مواعيد العطل والإغلاقات وغيرها (أسعد، 2019، ص 154).

تمثّل حالة اغتراب العامل جزءًا من عمليّة الإزالة بمعناها غير الفيزيائيّ، أي الإزالة الثقافيّة والسياسيّة، فالعامل يتجرّد من واقعه الفلسطينيّ الاجتماعيّ والسياسيّ، ويصبح مغتربًا عن ذاته حتّى لا يخسر تصريح العمل، وذلك أنّ التصريح هو مفتاح الدخول إلى "إسرائيل" والخروج منها والعمل فيها. تُوَلِّد حالة الاغتراب الخوفَ الدائم لدى العامل على مصدر رزقه، وهذا الخوف يفرض على العامل الفلسطينيّ قبول العمل الشاقّ والمجهِد، ويجعله يتغاضى عن استغلاله وإهدار حقوقه. فعلى سبيل المثال، تقبَّلَ العامل العمل والنوم خلال جائحة كورونا في ظروف عمل ونوم غير لائقة، واستُغِلّ العامل الفلسطينيّ من قِبل الشركات الإسرائيليّة، خلال جائحة كورنا، على نحوٍ واضح، وعلى الرغم من الظروف الصحّيّة والوبائيّة الخطيرة، أجبرت الشركات الإسرائيليّة العمّال على العمل؛ وذلك لوجود مجموعة

كبيرة من الشقق السكنيّة التي يجب أن تُنجَز في موعدها المحدَّد حتّى لا تخسر الشركات الإسرائيليّة بدفع غرامات التأخير، وتبيّن أنّ قِطاع الإنشاءات الذي تعمل فيه نسبة كبيرة من العمّال الفلسطينيّين يسهم بنسبة 11-12% من الناتج المحلّيّ الإجماليّ الإسرائيليّ -وَفق ما جاء في تقرير نُشِر على "مقرّ السلامة في فرع البناء" (2020، 30 آذار).

تعود الأجور والأموال التي تتلقّاها العمالة الفلسطينيّة بالفائدة الاقتصاديّة على الاقتصاد الإسرائيليّ، لأنّ الاقتصاد الفلسطينيّ مرتبط بدورته الاقتصاديّة والعملة (الشيقل الإسرائيليّ) في الاقتصاد الإسرائيليّ، ولذا تفضّل السلطات الاستعماريّة الإسرائيليّة العمالة الفلسطينيّة على العمالة الأجنبيّة؛ فالعمالة الأجنبيّة ترسل جزءًا كبيرًا من أجورها إلى البلد الأمّ، وبذا لا تستفيد السلطات الاستعماريّة استفادة كبيرة من أجور العمالة الأجنبيّة. إلى جانب ذلك، أسهمت منظومة العمل الإسرائيليّة الاستغلاليّة في مساندة المنظومة الاستعماريّة الممثَّلة بالإدارة المدنيّة الإسرائيليّة -وتحديدًا دَوْر منسّق أعمال الحكومة في الأراضي الفلسطينيّة (المنسّق)- كبيرَ إسهام في عمليّة التطبيع الاقتصاديّ والثقافيّ والنفسيّ والسياسيّ للفلسطينيّين، ولا سيّما في قِطاع العمّال، فقد أصبحت صفحة المنسّق على فيسبوك عنوانًا لإصدار التصاريح ومتابعة أخبار الحواجز والعطل الرسميّة. وتطوّرت قضيّة التطبيع والتدجين وغسل الدماغ والتلاعب بالعقول لتطوير تطبيق خاصّ بالأجهزة الذكيّة باسم "المنسّق" بواسطته هو فقط تُقدَّم طلبات التصاريح. عزّزت هذه الآليّة علاقات التبعيّة والاغتراب والاستغلال والمحو النفسيّ والثقافيّ والاجتماعيّ والسياسيّ للفلسطينيّ وبصورة طوعيّة نوعًا ما.

ويمكن القول إنّ استغلال إسرائيل للعمالة الفلسطينيّة كان مزدوجًا: بناء اقتصاد الاستعمار الإسرائيليّ من خلال أيدٍ عاملة ماهرة ورخيصة التكلفة، إلى جانب ضرب الاقتصاد الفلسطينيّ وفرص نموّه، وإلحاقه على نحوٍ هامشيّ بالاقتصاد الإسرائيليّ، والهيمنة على الضفّة الغربيّة وعلى ما يقارب 200 ألف عامل وأُسَرهم، بسبب خوفهم من فقدان مصدر عملهم أو فقدان "التصريح".

خامسًا: استغلال عبْر الضرائب والغرامات والمخالَفات والعملة

جَبَت السلطات الإسرائيليّة، وَفْق دراسة شحادة (1990، ص 230)، ما يُعْرَف برسوم الاحتلال، بما فيها ضريبة القيمة المضافة، ورسوم الوقود، والرسوم على الواردات، وقُدِّر مجموع مبلغ الضرائب خلال أوّل عشرين عامًا من احتلال الضفّة الغربيّة وقِطاع غزّة، في فترة الأعوام 1967-1987، بما لا يقلّ عن 800 مليون دولار، وذهب أكثر تلك المبالغ إلى نفقات الحكومة الإسرائيليّة، لا إلى الأراضي الفلسطينيّة المحتلّة. وفُرِض على الفلسطينيّين

500 دولار رسومَ طوابع، ورسومَ الجسر، ورسومَ تسجيل السيّارة الجديدة. كانت السنة تدرّ دخلًا يقارب 3 ملايين دولار تدفعها سنويًّا سيّارات الأجرة والشاحنات التي تَعْبر إلى الأردن، ونحو 30-40 مليون دولار من رسوم الجمارك التي تُجْمَع سنويًّا على الجسرَيْن.

أشار تيسير العاروري (2013، ص 149) أنّ الاحتلال الإسرائيليّ في الضفّة الغربيّة وقِطاع غزّة جنى في فترة الأعوام 1968-1986 قرابة 16 مليار دولار تقريبًا، سواء أكان ذاك على شكل فَرْق في الأجور (عمالة رخيصة)، أَمْ على شكل ضرائب وجمارك، أَمْ على هيئة خدمات للفلسطينيّين. وبيّن سمير جبّور (1990، ص 234) أنّ ضريبة الدخل التي كانت تجبيها السلطات الإسرائيليّة من المناطق المحتلّة قبل أوسلو بلغت 30 مليون دولار سنويًّا. توضّح دراسات شحادة والعاروري وجبّور أنّ السلطات الاستعماريّة جنت مبالغ نقديّة ضخمة من المناطق الفلسطينيّة المستعمَرة عام 1967 أسهمت في إنعاش الاقتصاد الإسرائيليّ وسحب السيولة النقديّة من يد المواطن الفلسطينيّ، والأخطر من ذلك أنّ تلك الأموال وطريقة الحصول عليها أسهمت في تعميق التبعيّة البنيويّة للاقتصاد الإسرائيليّ، وأصبح الاقتصاد الإسرائيليّ والمبنى الاستعماريّ بمُجْمَله يستفيد من الفلسطينيّين ويستغلّهم للحصول على المزيد من الأرباح الاقتصاديّة التي تجنيها السلطات الاستعماريّة بصورة اعتباطيّة من أجل استغلال الفلسطينيّ.

ما زالت السلطات الإسرائيليّة تستغلّ الفلسطينيّين عبْر ضرائبها المتنوّعة؛ وفي الإمكان الإشارة إلى مثال واضح في استغلال بلديّة القدس للمقدسيّين عبْر دفعهم لضريبة الأرنونا (ضريبة المسقوفات)، ولا سيّما المقدسيّين الذين يسكنون في حدود بلديّة القدس الواقعة خارج جدار الفصل العنصريّ (على سبيل المثال: كفر عقب؛ مخيّم شعفاط؛ أجزاء من مخيّم قلنديا؛ أجزاء من قرية الولجة؛ بئر عونة -وغيرها من المناطق)، فيدفع المقدسيّ ضريبة الأرنونا التي من المفترَض أن يتلقّى بموجب دفعها الخدماتِ البلديّةَ في منطقة سكنه، لكن البلديّة لا تقدّم أيّ خدمات لتلك المناطق، ويُجبَر (المقدسيّ) على دفع ضريبة الأرنونا؛ وذلك أنّ قسيمة الأرنونا هي إثبات لسكنه في منطقة القدس. يبرزها المقدسيّ في مكاتب الداخليّة الإسرائيليّة والتأمين الوطنيّ، وتُطلَب منه في أبسط معاملاته اليوميّة (كتسجيل مولود أو تجديد بطاقة الهُويّة -على سبيل المثال)، وهناك آلاف العائلات التي تسكن في شقق في تلك المناطق وتدفع مبالغ ضخمة دون مقابل أو خدمة من بلديّة القدس الاستعماريّة؛ وتسهم تلك الأموال في رفد بلديّة القدس، وهي جزء من منظومة الاستعمار الاستيطانيّ الاستغلاليّ، فهي الجهة التي تهدم البيوت في القدس، وتفرض الغرامات والمخالَفات على المقدسيّين، وتقود عمليّة تخطيط الهيمنة والتحكُّم بالمخطّطات الهيكليّة للأحياء والقرى المقدسيّة، وأسهمت تلك المخطَّطات في التهجير الصامت للمقدسيّين، وأثقلت كاهلهم بأعباء الحياة والمخالَفات والخوف الدائم من المنظومة الاستعماريّة.

كذلك ورَدَ في دوريّة المراقب الاقتصاديّ (كنفاني، 2019، ص 20) أنّ قيمة الغرامات التي فرضتها المحاكم العسكريّة الإسرائيليّة على الفلسطينيّين في الضفّة الغربيّة خلال فترة الأعوام 2015-2017 بلغت أكثر من 60 مليون شيقل (نحو 16 مليون دولار). أمّا بخصوص مخالفات البناء، فقد بيّنت هنادي زغيّر وآخرون (2007، ص 21) أنّ حجم المخالفات التي جمعتها السلطات الإسرائيليّة من سكّان شرقيّ القدس، بسبب البناء غير المرخَّص، في فترة الأعوام 2001-2006، بلغ 153,240,833 شيقلًا -أي ما يقارب 30 مليون دولار.

ترى سيرينا ميرينو (2020، ص 1729-1730) أنّ العملة الاستعماريّة الاستيطانيّة تمثّل أداة متعدّدة الأوجه تسهّل إعادة إنتاج الدولة الاستعماريّة لهيمنتها على السكّان المحلّيّين، وأنّ انتشار العملة الإسرائيليّة عبْر فلسطين أدّى إلى التوسّع المكانيّ للهيمنة الإسرائيليّة، ضمن علاقة معقّدة بين المؤسّسات الاستيطانيّة الاستعماريّة والعلاقات التجاريّة والعمّاليّة والماليّة التي أدّت إلى الهيمنة على الاقتصاد المحلّيّ وسلبه وربطه بالاقتصاد الاستعماريّ بطريقة دائرية.[5] وتؤكّد دراسة ميرينو أنّ الهيمنة الإسرائيليّة الاستعماريّة تتّخذ من العملة الإسرائيليّة (الشيقل) وسيلة للهيمنة والسيطرة على الفلسطينيّ بربطه بالمنظومة الاستعماريّة الإسرائيليّة، كما أنّ التعامل بالعملة الاستعماريّة يُبقي العملة قويّة ويدعم الاقتصاد الاستعماريّ. أمّا إذا استعضنا عن العملة الإسرائيليّة بعملة غيرها، فإنّ هذا سيزعزع هيمنة العملة الإسرائيليّة ويُلحِق بالاقتصاد الإسرائيليّ خسائر.

يمكن رصد الطابع الاستغلاليّ في الاستعمار الإسرائيليّ في الكمّ الكبير من المخالفات والغرامات والضرائب واستخدام العملة الإسرائيليّة. ليس ثمّة بيانات دقيقة بشأن حجم المبالغ النقديّة التي يسدّدها الفلسطينيّ من خلال استغلاله وابتزازه للمنظومة الاستعماريّة (العقابيّة -كالمخالفات مثلًا-، أو الخدماتيّة -كالضرائب على سبيل المثال-)؛ لكن تلك المبالغ -بتراكمها عبْر سنوات الاستعمار الطويل، وبتعدُّد مستوياتها وتفصيلاتها كالضرائب والمخالفات وحسم أموال المقاصّة (لتعويض الإسرائيليّين الذين أصيبوا في عمليّات أمنيّة، أو كمعاقبة للسلطة الفلسطينيّة لدفعها رواتب لعائلات الأسرى والشهداء)- أسهمت في خسارة الفلسطينيّ لجزء من أمواله ودخله وحقوقه الماليّة، وتَرفد تلك الأموالُ

5. وهذا ربّما نتيجة أزمة الاتّفاقيّات السياسيّة الفلسطينيّة الإسرائيليّة، وبخاصّة برتوكول باريس الاقتصاديّ عام 1994. ترى الشعيبي (2013، ص 1) أنّ أبرز ما تضمَّنَه الاتّفاق بين الطرفين هو الإبقاء على نظام الاتّحاد الجمركيّ بين الاقتصادَيْن الفلسطينيّ والإسرائيليّ، وغياب الحدود الاقتصاديّة بين الطرفين. ونقَلَ الاتّفاق العلاقات الاقتصاديّة التي كانت قائمة في ما قبل الاتّفاقات السياسيّة (أوسلو - باريس) وحوّلها من حالة أمر واقع إلى علاقة تعاقُديّة متّفَق عليها بين الطرفين. ويقوم الاتّحاد الجمركيّ على أساس حرّيّة حركة التجارة بين الأراضي الفلسطينيّة وتلك الإسرائيليّة، والتزام الطرفين بسياسة تجاريّة واحدة تجاه الأطراف الأخرى، مع بعض الاستثناء، وينظّم البروتكول آليّة جباية الضرائب وتقاصّ الضرائب والجمارك بين إسرائيل والسلطة الفلسطينيّة. معنى هذا أنّ اتّفاق باريس عزّز التبعيّة للاقتصاد الإسرائيليّ، وعزّز من قوّة عملة الشيقل في الهيمنة الاقتصاديّة على الضفّة الغربيّة وقِطاع غزّة.

الخزينةَ الإسرائيليّة الاستعماريّة، وتحقّق هدفًا استغلاليًّا ماليًّا يسهم في مُراكَمة البنْية الاستغلاليّة الاستعماريّة، وهدفًا عقابيًّا وضبطًا استعماريًّا وهيمنة تعزّز البنْية الاستعماريّة الاستيطانيّة.

سادسًا: الصادرات والواردات وترسيخ الاستغلال الاستعماريّ

تكشف النقابَ بياناتُ الجهاز المركزيّ للإحصاء الفلسطينيّ (2019) عن أنّ ثمّة تفاوتًا كبيرًا بين قيمة الصادرات الفلسطينيّة إلى إسرائيل، وقيمة الواردات منها، بحيث يميل الميزان التجاريّ لمصلحة إسرائيل. ففي عام 2018، تجاوزت قيمة الواردات الفلسطينيّة من إسرائيل 3.61 مليار دولار، بينما قاربت قيمة الصادرات الفلسطينيّة إلى إسرائيل 967 مليون دولار. تتركّز الواردات الفلسطينيّة من إسرائيل على نحوٍ أساسيّ في: البترول والمعادن 39%؛ منتَجات الأغذية 15.3%؛ منتَجات نباتيّة 9.5%؛ آلات وأجهزة آليّة 7.3%؛ حيوانات حيّة 7.2%. كما يستورد السوق الفلسطينيّ بعض المخلَّفات الإسرائيليّة ("النفايات")، كالمخلَّفات الحيوانيّة (بقيمة 260 مليون دولار في العام 2018)، والخُرْدة المعدنيّة (16 مليون دولار).

تُظهِر بياناتُ الجهاز المركزيّ للإحصاء الفلسطينيّ (2019، ص 157) الهيمنةَ الكبيرة للواردات الإسرائيليّة التي تغزو السوق الفلسطينيّة؛ أي إنّ البنى الاستغلاليّة والبنى الاستعماريّة الإسرائيليّة ترى في الضفّة الغربيّة وقِطاع غزّة سوقَيْن استهلاكيَّيْن ضخمَيْن لمنتَجاتها السلَعيّة والخدماتيّة، وتسهم تلك الواردات في استغلالِ أموال الفلسطينيّ، وضرْبِ النسق الإنتاجيّ الزراعيّ والصناعيّ الفلسطينيّ، لأنّ تركُّز الواردات بعد قِطاع البترول يتمثّل في مجال الاستهلاك اليوميّ من أغذية (المشروبات والألبان والخضار والفواكه واللحوم وغيرها)، ولا تقوى الصناعة والزراعة الفلسطينيّتان على منافسة القوّة الإنتاجيّة الإسرائيليّة ولا على مقاومتها. ويرتبط جزء من الغزو الاستهلاكيّ بضعف ثقافة المقاطَعة للمنتَجات الإسرائيليّة لدى المواطن الفلسطينيّ، الذي يعتبر أنّ المقاطَعة لا تؤثّر على الاقتصاد الإسرائيليّ. يمكن كذلك رصد مظهر مؤلم في الواردات الإسرائيليّة يتمثّل في توريد "النفايات" كالمخلّفات الحيوانيّة والحيوانات النافقة لتصنيعها كأعلاف، وفي استيراد الخُردة المعدنيّة؛ أي إنّ المنظومة الاستغلاليّة الإسرائيليّة تتخلّص من مخلّفاتها ونفاياتها عبْر تسويقها وبيعها للسوق الفلسطينيّ.[6]

6. تُظهِر بيانات الجهاز المركزيّ للإحصاء الفلسطينيّ (2019، ص 157)، في ما يخصّ إجماليّ قيمة الواردات والصادرات الخدميّة المرصودة في فلسطين مع إسرائيل، أنّ الواردات الخدميّة الفلسطينيّة لعام 2018 من إسرائيل تتركّز على نحوٍ أساسيّ في خدمات الأعمال الأخرى (خدمات المتاجرة؛ خدمات التأجير التشغيليّ؛ الخدمات المهنيّة؛ خدمات الدعاية والإعلان؛ خدمات الطباعة؛ الخدمات الجمركيّة؛ خدمات الأعمال المتعلّقة باستغلال الأراضي؛ الخدمات الفنّيّة)، وبلغت قيمتها 97,891 دولار. تليها خدمات النقل (81,162 دولار)، وهناك واردات أخرى. مقابل ذلك، تتركّز الصادرات الخدميّة الفلسطينيّة إلى إسرائيل لعام 2018 في ما يلي: خدمات التشييد (101,082 دولار)؛ سلع للتجهيز (57,343 دولار)؛ خدمات الاتّصالات (18,771 دولار)؛ خدمات الحاسب الآليّ والمعلومات (15,848 دولار).

تُظهِر البيانات الإحصائيّة أنّ ثمّة استغلالًا إسرائيليًّا للمناطق الفلسطينيّة المستعمَرة عام 1967 في بيعها خدمات أوّليّة والاستفادة من الأرباح المادّيّة؛ وذلك أنّ المناطق المستعمَرة تحوّلت إلى سوق استهلاكيّ للبضائع والمنتَجات والخدمات الإسرائيليّة، ومقابل ذلك -وهذا هو الأهمّ- جرى استغلال الفلسطينيّين من أجل بناء منظومة الاستعمار الاستيطانيّ، ولا سيّما تركُّز الصادرات الفلسطينيّة التي تخدم منظومة الاستعمار الاستيطانيّ الاستغلاليّ في مجال التشييد والبناء، وفي مجال خدمات التكنولوجيا والحاسب الآليّ التي تعزّز الهيمنة الإسرائيليّة على الفلسطينيّين. فضلًا عن هذا، تدعم تلك الصادراتُ المنافَسةَ الإسرائيليّة في السوق الدوليّ في "الهايتك" عبْر استغلال الفلسطينيّين، وإنشاء شركات فلسطينيّة في الضفّة الغربيّة ككمبرادور للشركات الإسرائيليّة؛ وذلك بغية الاستفادة من المهارات الفلسطينيّة والأجرة الرخيصة لدى اليد العاملة الفلسطينيّة المتخصّصة في التكنولوجيا والتخصُّصات الرقْميّة، وأسهمت تلك الشركات الفلسطينيّة في تقديم الخدمة للشركات الإسرائيليّة بواسطة خبراء ومهندسين وفنّيّين متخصّصين بطريقة منظّمة ودقيقة، لكون العمل هو في شركة لها نواظمها القانونيّة والإداريّة؛ أي إنّ المنظومة الاستعماريّة الاستغلاليّة نجحت في هَيْكَلَة بنْية الاستغلال للفلسطينيّين من خلال وكلاء ووسطاء فلسطينيّين، إذ يسهم هؤلاء الوكلاء إسهامًا مباشرًا في استغلال الفلسطينيّين لمصلحة بنْية الاستغلال الإسرائيليّ، ويروّج الوكلاء ذاك الاستغلال تحت بند مشاريع استثماريّة والتخفيف من البطالة في السوق الفلسطينيّ.[7]

خاتمة: هُجْنة الاستعماريّ والاستغلاليّ في نموذج إسرائيل

استكشفت هذه الدراسة، من خلال المتابعة للممارسة الاستعماريّة الإسرائيليّة، أنّ الاستعمار الإسرائيليّ هو استعمار هجين يجمع بين الاستعمار الاستيطانيّ والاستعمار الاستغلاليّ، ويوظّف لخدمة مشروعه أدوات الفصل العنصريّ، والاحتلال العسكريّ، وسلطة إدارة السكّان، والهيمنة، والضبط الاستعماريّ، والقوّة الناعمة، وأجهزة الدولة الأيديولوجيّة والقمعيّة. وتجادل الدراسة بأنّ العلاقة بين الطابعَيْن الاستيطانيّ والاستغلاليّ في المشروع الصهيونيّ علاقة جدليّة وتطوُّريّة وبنيويّة؛ إذ يعمل كلا الطابعَيْن على تصليب ودعم وإعادة إنتاج وتعزيز كلّ منهما للآخر، حيث يتطوّر وينمو ويتكثّف الطابع الاستغلاليّ الذي تقوده شركات كبرى ورجال أمن واقتصاديّون وغيرهم بفضل قوّة ونموّ الطابع الاستيطانيّ وتوسُّعه. فالاستيطان في الضفّة الغربيّة -على سبيل المثال- قد خلق مجالًا للتوسُّع الاستغلاليّ والربح والاستثمار من قِبل المستثمِرين الإسرائيليّين، وهذه الدافعيّة للاستثمار والبناء في المستوطنات وتسهيل الظروف لانتقال المستوطنين إلى المستوطنات تسهم على نحوٍ جوهريّ في دعم الطابع الاستيطانيّ.

7. للاستزادة بشأن هذه الظاهرة، انظروا: (بيان اللجنة الوطنيّة الفلسطينيّة للمقاطعة، 2019، 14 آذار).

العلاقة بين الطابعَيْن معقّدة ومركّبة ومتداخلة؛ إذ يصعب الفصل فيها بين البعد الاستيطانيّ والبعد الاستغلاليّ. لذا، فإنّ دراسة السلوك الاستعماريّ الصهيونيّ ضمن پردايم الاستعمار الاستيطانيّ التقليديّ يشوبها الضعف؛ إذ إنّ الممارسة الاستعماريّة الإسرائيليّة في فلسطين ما زالت قائمة ومستمرّة، تُطوِّر بِنى الممارسة الاستعماريّة على نحوٍ يوميّ؛ لتحقيق الإزالة والهيمنة والضبط الاستعماريّة والاستغلال الاستعماريّ والسيطرة على الأرض وضمّها واستغلالها استعماريًّا دون ضمّ السكّان. في الوقت ذاته، طوّرت المنظومة الاستعماريّة أداوت هيمنة وضبط واستغلال تخصّ السكّان، والاستغلالُ لا يقتصر على استغلال اليد العاملة في قِطاعات التشييد والبناء والزراعة؛ وإنّما تعدّى ذلك إلى استغلال الخبرات الفلسطينيّة الطبّيّة والهندسيّة، سواء أكانت تلك التي تعمل على نحوٍ مباشر في المَرافق والمؤسّسات الاستعماريّة، أو تلك التي تعمل عبر كمبرادور فلسطينيّ (كبعض الشركات التي تعمل في مجال التكنولوجيا -على سبيل المثال)، إلى جانب استغلال السوق الفلسطينيّ كسوق لتصريف بضائع ونفايات إسرائيليّة (حيوانات نافقة؛ خُرْدة معدنيّة؛ كرتون مستعمل...)، وتدرّ تلك البضائع والمخلَّفات والخدمات أرباحًا خياليّة لأصحاب المصالح والشركات الإسرائيليّة.

أسهمت تلك العلاقة الجدليّة بين الطابع الاستعماريّ والطابع الاستغلاليّ للمنظومة الاستعماريّة الإسرائيليّة في خلق حالة اغتراب لدى شرائح وفئات اجتماعيّة فلسطينيّة. على سبيل المثال، يعاني العمّال الفلسطينيّون من اغتراب واستلاب اجتماعيّ وسياسيّ، لكونهم مرتبطين ارتباطًا بنيويًّا بالمنظومة الإسرائيليّة التي تستغلّهم، ويعيش العمّال حالة خوف وفزع من المشاركة في الشأن العامّ الفلسطينيّ، خوفًا من فقدان تصاريحهم، ويقوم هؤلاء العمّال بعمليّة هَيْمنة وضبط لأفراد أُسَرهم وأقاربهم من الدرجة الأولى بسبب الخوف على التصريح. كذلك أسهمت البنى الاستغلاليّة والبنى الاستعماريّة في نموّ شريحة أو طبقة من الكمبرادور (شركات؛ مقاولين؛ سماسرة؛ تجّار؛ أصحاب معامل...) تقوم بدور الوسيط وتُسهم في عمليّة الاستغلال للعمالة الفلسطينيّة[8] (أسعد، 2019-2020).

ثمّة الكثير من الأمثلة والظواهر والبنى التي تحتاج إلى الرصد والدراسة، لتبيان إسهام المنظومة الاستعماريّة الاستغلاليّة في إنتاج أنماط سلوكيّة جديدة، كسماسرة العمّال والتصاريح وفئة الكمبرادور -على سبيل المثال-. هذه الفئات عزّزت ورعت عمليّات المحو الثقافيّ والاجتماعيّ والسياسيّ لفئات واسعة من المجتمع الفلسطينيّ ضمن خطاب "الخوف على لقمة العيش"، وذلك لكون الاقتصاد الفلسطينيّ وشرائح واسعة من الفلسطينيّين في الضفّة الغربيّة مرتبطين بسوق العمل والاقتصاد الإسرائيليّ ارتباطًا بنيويًّا.

8. على سبيل المثال، يتقاضى سماسرة العمّال مبلغ سمسرة مقابل كلّ عامل من أجرة ذلك العامل. إذا كانت أجرة العامل 400 شيقل يحصل السمسار المراقب على العمّال على مبلغ 100 شيقل من أجرة العامل، فيتبقّى للعامل مبلغ 300 شيقل من أجره.

المراجع

أرونسون، جيفري. (1990). **سياسة الأمر الواقع في الضفّة الغربيّة: إسرائيل والفلسطينيّون من حرب 1967 إلى الانتفاضة** (ترجمة حسني زينة). بيروت: مؤسّسة الدراسات الفلسطينيّة، جامعة البحرين.

أسعد، أحمد عزّ الدين. (2018). **سوسيولوجيا المقاومة والحراك في فضاءات مدينة القدس المستعمَرة** (تقديم فيصل درّاج). رام الله: مركز الأبحاث - منظّمة التحرير الفلسطينيّة.

أسعد، أحمد عزّ الدين. (2019). من وحي الحياة اليوميّة للعامل الفلسطينيّ: ملاحظات أوّليّة عن الاغتراب. **شؤون فلسطينيّة**، 275- 276. ص 154-168.

أسعد، أحمد عزّ الدين. (2019-2020). صناعة التبعيّة: الهيمنة الاستعماريّة (1967-1993) ومحاولات الانفكاك عنها. **شؤون فلسطينيّة**، 278-279. ص 48-65.

أسعد، أحمد عزّ الدين. (2020). العمّال وكورونا. مختبرًا للاستعمار الاستيطانيّ الاستغلاليّ الإسرائيليّ. **شؤون فلسطينيّة**، 280. ص 122-142.

أسعد، أحمد عزّ الدين؛ وَفخر الدين، منير. (2021). السيطرة الإسرائيليّة على الأراضي المحتلّة سنة 1967. لدى: فخر الدين منير (محرّر). **دليل إسرائيل العام 2020**. بيروت: مؤسّسة الدراسات الفلسطينيّة.

پاپه، إيلان. (2012). **التطهير العرقيّ في فلسطين** (ترجمة أحمد خليفة؛ الطبعة الخامسة). بيروت: مؤسّسة الدراسات الفلسطينيّة.

بدر، أشرف؛ وَخليل، عاصم. (2021). الاستعمار الاستيطانيّ في السياق الفلسطينيّ: براديغم أم مفهوم؟. **عُمران للعلوم الاجتماعيّة**، 9(35). ص 7-30.

بشارة، عزمي. (1998). **الخطاب السياسيّ المبتور ودراسات أخرى**. رام الله: المؤسّسة الفلسطينيّة لدراسة الديمقراطيّة - مواطن.

تماري، سليم. (2005). **الجبل ضدّ البحر: دراسات في إشكاليّة الحداثة الفلسطينيّة**. رام الله: المؤسّسة الفلسطينيّة لدراسة الديمقراطيّة - مواطن.

جبّور، سمير. (1990). تأثيرات الانتفاضة الفلسطينيّة في الاقتصاد الإسرائيليّ. **مجلّة الدراسات الفلسطينيّة**، 1. ص 220.

الجرباوي، بسّام (مخرج). (2016). **المعبر Checkpoint** (فيديو). رام الله: مؤسّسة عبد المحسن القطّان، مشروع الثقافة والفنون والمشاركة المجتمعيّة، برنامج البحث والتطوير التربويّ.

الجهاز المركزيّ للإحصاء الفلسطينيّ. (2019، تشرين الأوّل). **إحصاءات التجارة الخارجيّة المرصودة السلع والخدمات 2018: نتائج أساسيّة**. رام الله: الجهاز المركزيّ للإحصاء الفلسطينيّ.

حنفي، ساري. (2009). التطهير المكانيّ: محاولة جديدة لفهم إستراتيجيّات المشروع الكولونياليّ الإسرائيليّ. **المستقبل العربيّ**، 360. ص 67-84.

خليفة، محمّد. (1998). **الطلب على العمالة الفلسطينيّة في إسرائيل والأراضي المحتلّة**. بير زيت: برنامج دراسات التنمية - جامعة بير زيت.

خوري، إلياس. (2012). النكبة المستمرّة. **مجلّة الدراسات الفلسطينيّة**، 89. ص 37-50.

زغيّر، هنادي؛ وَرويضي، أحمد؛ وَيعقوب، نصر. (2007). **هدم المنازل في القدس 1967-2007**. القدس: الائتلاف الأهليّ للدفاع عن حقوق الفلسطينيّين في القدس.

سعدي، أحمد. (2020). **الرقابة الشاملة: نشأة السياسات الإسرائيليّة في إدارة السكّان ومراقبتهم والسيطرة السياسيّة تجاه الفلسطينيّين**. بيروت: المركز العربيّ لأبحاث ودراسة السياسات.

شحادة، رجا. (1990). **قانون المحتلّ: إسرائيل والضفّة الغربيّة** (ترجمة محمود زايد). بيروت: مؤسّسة الدراسات الفلسطينيّة وجامعة الكويت.

شرارة، رندة. (1991). مشكلة العمّال الفلسطينيّين في إسرائيل. **مجلّة الدراسات الفلسطينيّة**، 22(86). ص 199-218.

الشعيبي، هالة. (2013). **بروتوكول باريس الاقتصاديّ: مراجعة الواقع التطبيقيّ**. رام الله: معهد أبحاث السياسات الاقتصاديّة الفلسطينيّ - ماس.

الشيخ، عبد الرحيم. (2010). متلازمة كولومبس وتنقيب فلسطين: جينيالوجيا سياسات التسمية الإسرائيليّة للمشهد الفلسطينيّ. **مجلّة الدراسات الفلسطينيّة**، 21(83). ص 1-33.

صايغ، فايز. (1965). **الاستعمار الصهيونيّ في فلسطين**. القاهرة: مركز الأبحاث - منظّمة التحرير الفلسطينيّة.

عاروري، تيسير. (2013). **الهزائم ليست قدرًا**. رام الله: مطبعة آدم. ص 125-152.

عزم، أحمد. (2019-2020). الانفكاك والكورونا.. نهج تنمويّ جديد. **شؤون فلسطينيّة**، 278-279. ص 8-19.

فرسخ، ليلى. (2010). **العمالة الفلسطينيّة في إسرائيل ومشروع الدولة الفلسطينيّة 1967-2007**. بيروت، رام الله: مؤسّسة الدراسات الفلسطينيّة والمؤسّسة الفلسطينيّة لدراسة الديمقراطيّة - مواطن.

كنفاني، غسّان. (1972). ثورة 1936-1939 في فلسطين: خلفيّات وتفاصيل وتحليل. **شؤون فلسطينيّة**، 6. ص 45-77.

كنفاني، نعمان (محرّر). (2019). **المراقب الاقتصاديّ 2018**، 56. رام الله: معهد أبحاث السياسات الاقتصاديّة (ماس)، الجهاز المركزيّ للإحصاء الفلسطينيّ، سلطة النقد الفلسطينيّة، هيئة سوق رأس المال الفلسطينيّة.

اللجنة الوطنيّة الفلسطينيّة للمقاطعة. (2019، 14 آذار). لنقاطع شركات التكنولوجيا الفلسطينيّة المتورّطة في التطبيع والمساهِمة في مشروع "السلام الاقتصاديّ". **BDS**.

https://bdsmovement.net/ar/hightech-normalization?fbclid=IwAR1zGabgcMcABdZ_CVmFFo6wYkKqzs46NzumvFIzHFZi65Wr

مَصالحة، نور الدين. (1997). **أرض أكثر وعرب أقلّ: سياسة الترانسفير الإسرائيليّة في التطبيق 1949-1996**. بيروت: مؤسّسة الدراسات الفلسطينيّة.

مقرّ السلامة في فرع البناء. (2020، 30 آذار). **ورقة موقف بشأن حماية عمّال البناء من ڤيروس كورونا- مقرّ سلامة الفروع**؛ مقدّمة للنائبة عايدة توما رئيسة اللجنة الخاصّة لشؤون الرفاه والعمّال. [بالعبريّة]

Abdel-Jawad, Saleh. (1998, January). War by other means. **Al-Ahram Weekly**. Pp 8-14. http://weekly.ahram.org.eg/Archive/1998/1948/359_salh.htm.

Abu-Lughod, Ibrahim; Heacock, Roger, & Nashef, Khaled. (1999). **The landscape of Palestine: Equivocal poetry**. Birzeit: Birzeit University Publications.

Benvenisti, Meron. (2000). **Sacred landscape: The buried history of the holy landscape since 1948**. Berkeley: University of California Press.

Dana, Tariq, & Jarbawi, Ali. (2017). A century of settler colonialism in Palestine: Zionism's entangled project. **the Brown Journal of World Affairs**, 24(1). Pp. 197-217.

Englert, Sai. (2020). Settlers, workers, and the logic of accumulation by dispossession. **Antipode**, 52(6). Pp. 1647-1666.

Khalidi, Walid. (1961). Plan Dalet: The Zionist master plan for the conquest of Palestine. **Middle East Forum**, 37(9).

Khalidi, Walid. (1988). Plan Dalet: Master plan for the conquest of Palestine. **Journal of Palestine Studies**, 18(1). Pp. 4-19.

Hasan, Manar. (2019). Palestine's absent cities: Gender, memoricide and the silencing of urban Palestinian memory. **Journal of Holy Land and Palestine Studies**, 18(1). Pp. 1-20.

Merrino, Serena. (2020). Currency and settler colonialism: the Palestinian case. **Review of International Political Economy**, 28(6). Pp. 1729-1750.

UNCTAD. (2019). **A report on UNCTAD assistance to the Palestinian people: Developments in the economy of the Occupied Palestinian Territory**. Geneva: United Nations Conference on Trade and Development. Retrieved from https://unctad.org/meetings/en/SessionalDocuments/tdbex68d4_en.pdf

Tuck, Eve, & Yang, Wayne K. (2012). Decolonization is not a metaphor. **Decolonization: Indigeneity, Education & Society**, 1(1). Pp. 1-40.

Veracini, Lorenzo. (2011). Introducing: Settler colonial studies. **Settler Colonial Studies**, 1(1). Pp. 1-12.

Veracini, Lorenzo. (2015). **The settler colonial present**. Palgrave Macmillan: New York.

Wolfe, Patrick. (2006). Settler colonialism and the elimination of the native. **Journal of genocide research**, 8(4). Pp. 387-409.

يأتي هذا الكتاب حصيلةً للمشروع الذي بادر إليه مدى الكرمل، والذي جمع من خلاله كوكبةً من الأكاديميّين والمحاضرين وطلبة دراسات عليا فلسطينيّين يدرسون في جميع أنحاء فلسطين ضمن ثلاث ورشات دراسيّة امتدّت كلّ منها على مدار سنة. جمَعَ هؤلاء الباحثين الانشغالُ السياسيُّ والأكاديميُّ في فهم الصهيونيّة بوصفها مشروع استعمار استيطانيّ، وفي بحث آليّات هذا المشروع وفرضيّاته وأُسُسه الفكريّة والدينيّة والسياسيّة. كذلك ناقشت الورشات التحوّلات التي مرّ ويمرّ فيها المشروع الصهيونيّ جرّاء فشله، منذ بداياته الأولى، في إخضاع المقاومة الفلسطينيّة المستمرّة على جميع أشكالها.

يأتي كُتّاب وكاتبات المقالات من حقول معرفيّة مختلفة، ويعيشون سياقات جغرافيّة وسياسيّة وقانونيّة وأكاديميّة مختلفة. قارَبَ بعض الكتّاب الصهيونيّةَ ومشروعَها الاستعماريَّ مقارَبةً تاريخيّة، بينما قرأها آخَرون من زاوية ممارساتها على من يعيش في ظلّ منظومتها إمّا داخل أرضه، وإمّا مهجَّرًا داخل بلده، أو خارجها. بعض المقالات بحثت في مقاومة المشروع، أو في الوعي المقاوِم لهذا المشروع. وقد عُنِيَ بعضها الآخَر بتحليل المنظومة نفسها، واشتباك بُعدها الاستعماريّ الاستيطانيّ مع البعدَيْن الدينيّ والقوميّ أو الإنتاج المعرفيّ حولها من قِبل مؤسَّستها الأكاديميّة أو مقاوميها. وقد قرأتْ بعضُ المقالات هذا المشروعَ قراءةً مقارِنةً مع سياقات عربيّة أو عالميّة أخرى.

يُسهم الكتاب في النقاش الدائر حول مكان دراسات الاستعمار الاستيطانيّ في فهم طبيعة الدولة الإسرائيليّة، وفي تطوير إستراتيجيّات فلسطينيّة للتحرُّر على ضوء هذا الفهم.

مدى الكرمل – المركز العربي للدراسات الاجتماعية التطبيقية، هو مؤسسة بحثية مستقلة غير ربحية تأسست عام 2000 في مدينة حيفا. يهتم مدى الكرمل بالتنمية البشرية والقومية في المجتمع، ويهدف إلى تشجيع البحث التطبيقي والنظري حول الفلسطينيين في إسرائيل. ويركز مدى الكرمل على سياسة الحكومة والاحتياجات الاجتماعية والتربوية والاقتصادية للمواطنين الفلسطينيين في إسرائيل وعلى الهوية القومية والمواطنة الديمقراطية. ويسعى المركز إلى توفير قاعدة مؤسساتية ومناخ فكري لدراسة احتياجات الفلسطينيين في إسرائيل ومستقبلهم الجماعي وعلاقتهم بإسرائيل وبباقي أجزاء الشعب الفلسطيني والعالم العربي. كما يسعى إلى تدريب جيل جديد من علماء الاجتماع والسياسة الفلسطينيين على توجهات نقدية في الدراسات الفلسطينية والإسرائيلية.

Zionism and Settler Colonialism: Palestinian Approaches
Edited by: Nadim N. Rouhana and Areen Hawari
ISBN: 978-965-7308-28-8